الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت-

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: مالية والبنوك

من إعداد الطالبتين:

- **جليد فاطمة الزهراء**
- **جلولي شهيناز**

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

- تقييم كفاءة البنوك التجارية العمومية مع البنوك التجارية الوافدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.د. عبد الهادي مختار	**أستاذ محاضر "أ"**	**رئيسا**
أ.د دويس عبد القادر	**أستاذ محاضر "أ"**	**مشرفا و مقررا**
أ.د. بولعباس مختار	**أستاذ محاضر "أ"**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الذي علمني أن الحياة أمل ، طموح وأسرار ،

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم رحمه الله روح والدي.

إلى من وهبتني الحياة والأمل ، نبع المحبة والصبر والعطاء ، تستحقين التكريم لما قدمته من تضحيات في سبيل راحتي وتحصيلي للعلم. هذه الرسالة هديتي لكما فاقبلها مني.

وإلى أمي الثانية التي فارقت الحياة في الأيام القليلة الماضية رحمة الله عليها.

إلى سندي أخايا سفيان وعمر، إلى كل من ساهم وساعد في إتمام هذه المذكرة شكرا لكم.

جليد فاطمة الزهراء

الإهداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى إمي التي دعمتني طوال مشواري الدراسي ،

إلى من لها يعود الفضل والثناء بعد الله سبحانه وتعالى وهي صاحبة الجميل الذي لايرد ألبسها الله ثوب الصحة والعافية ومتعها بالإيمان والطاعة.

وإلى والدي الذي ضحى في سبيل راحتي وتحصيلي للعلم ولست أجد ما أوفيه حقه إلا أن اقدم له ثمرة من ثماري جهدي وأسال الله تعالى له الخير في الدنيا والأخرة.

وإلى زوجي الذي كان سندا لي في هذا المشوار ووقف بجانبي أشكره جزيل الشكر، وإبني معاذ فلذة كبدي أسال الله أن يحفظه لي .

وصديقتي فاطمة التي ساعدتني ورافقتني في هذا المشوار وجميع إخواتي أهديهم فرحتي وتخرجي.

جلولي شهيناز

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا ويسر لنا لإتمام هذه المذكرة ونتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف **السيد دويس عبد القادر** الذي لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد والتوجيه فتحية كلها وفاء وإخلاص له ولكل من يعمل بإخلاص ونية حسنة في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة إبن خلدون تيارت ، والشكر الموصول لنائب مدير البنك الجزائري السيد ميدون العربي ومدير الشركة العامة محمد عبد الرحمن مداني

والحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم.

الفهرس

الإهداء .....

شكر وتقدير .....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال .....

مقدمة .....أ- و

الفصل الاول الإيطار المفاهيمي للبنوك التجارية العمومية والبنوك التجارية الوافدة..... 1

تمهيد 1

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر و أثرها على نشاط البنوك 2

المطلب الأول: تعريف بنك الجزائر 2

المطلب الثاني: الأسس العامة للنظام المصرفي الجزائري 2

المطلب الثالث: أهم المراحل المار بها النظام المصرفي الجزائري 3

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية العمومية 10

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية العمومية ونشأتها 10

المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية المحلية..... 11

المطلب الثالث:وظائف وأهداف البنوك التجارية المحلية 13

المبحث الثالث: ماهية البنوك التجارية الوافدة..... 16

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية الأجنبية 16

المطلب الثاني:خصائص البنوك التجارية الأجنبية 21

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات البنوك التجارية الأجنبية 22

خلاصة 59

الفصل الثاني : دراسة حالة في مؤسسة SG الشركة العامة بنك والبنك الوطني الجزائري BNA.....

تمهيد:..... 26

المبحث الأول:أهم خدمات الشركة العامة في الجزائر 27

المطلب الأول: التعريف ببنك SG عبر العالم 27

المطلب الثاني SG في الجزائر 31

المطلب الثالث: وكالة-00180- SGA كبنك أجنبي في الجزائر 32

المبحث الثاني: أهم خدمات البنك الوطني الجزائري 33

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي 33
المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري 38
المطلب الثالث: دراسة حالة وكالة 540 تيارت 39
المبحث الثالث: دراسة العمل البنكي في SGA و مقارنته مع عمل BNA 40
المطلب الأول: الفرق في التنظيم العام وطبيعة العلاقة مع الزبون 40
المطلب الثاني: الفرق في الخدمات المقدمة من طرف كل من SGA و BNA 42
المطلب الثالث: مدى التمييز بين خدمات البنوك الوطنية والأجنبية في الجزائر 46
خلاصة 59
خاتمة: 61
الملحق : .....
قائمة المصادر والمراجع : 64
ملخص : 69

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول (01)	ملخص عملية تأميم البنوك الأجنبية بالجزائر سنة 1966	11
الجدول (02)	تصنيف أفراد العينة من حيث الجنس	50
جدول (03)	تصنيف أفرادالعينة من حيث السن	51
الجدول (04)	أسماء البنوك التي تنشط في الجزائر	52
الجدول (05)	تصنيف أفراد العينة من حيث طبيعة النشاط	53
الجدول (06)	تصنيف أفراد العينة من جيث المستوى الدراسي	54
جدول (07)	عدد الأفراد الذين يتعاملون مع البنوك	55
جدول (08)	عدد الأفراد الذين يعلمون بوجود بنوك اجنبية	56
الجدول (09)	سبب عدم التعامل مع البنوك	57
الجدول (10)	التعامل مع البنوك المفضلة	58
الجدول (11)	الخدمة المطلوبة من البنك	59
جدول (12)	تقييم كل من البنك الاجنبي والبنك الجزائري	60

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل (01)	الهيكل التنظيمي لبنك SG	35
الشكل (02)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري " Agence " BNA	41
الشكل (03)	نسب عدد الأفراد من حيث الجنس	50
الشكل (04)	نسب عدد الأفراد من حيث السن	51
الشكل (05)	نسب عدد الأفراد من حيث طبيعة النشاط	52
الشكل (06)	نسب عدد الأفراد من حيث مستوى الدراسي	53
الشكل (07)	نسب الأفراد المتعاملين مع البنوك	54
الشكل (08)	نسبة التباين بين العلم بوجود بنوك اجنبية	55
الشكل (09)	نسب حول عدد التعامل مع البنوك	56
الشكل (10)	الفرق في نسبة التعامل بين البنوك الوطنية والاجنبية	57
الشكل (11)	نسب التباين بين الإتجاه إلى بنك جزائري وأجنبي حسب نوع الخدمة	58
الشكل (12)	درجة تقييم كل من البنوك الوطنية والاجنبية	59
الشكل (13)	البنوك الناشطة في الجزائر	60

مقدمة

مقدمة

يعتبر الإقتصاد عصب الحياة و جوهرها في كل بلد بحيث يهدف الى التطوير و التجديد، بأثره الكبير في القضاء على الندرة و البحث عن عوامل تنظيمية جديدة في الحياة الإقتصادية. مما أدى إلى ظهور مؤسسات بمختلف أنواعها و من بين هذه المؤسسات "البنوك" و التي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تنشط في الإقتصاد و التي تلعب دور الوسيط (المالي) بين مختلف المتعاملين الإقتصاديين المتمثلة وظيفته الأساسية في منح القروض و إستقبال الودائع.

فقد ورثت الجزائر عشية إستقلالها نظاما مصرفيا هشا، مما إستدعى بناء نظام مصرفي جزائري يتمتع بالإستقلالية عن النظام الفرنسي، مارا في سنواته الأولى بعدة مراحل، و هذا من خلال سن عدة قوانين في مجموعة من النطاق، و من أهم هذه القوانين قانون النقد و القرض الصادر عام 1990 المعدل و المتمم، الذي أدخل ميكانزمات جديدة تمثلت في إرساء قواعد تسيير البنوك و المؤسسات المالية. فالقطاع المالي بصفة عامة و القطاع المصرفي بصفة خاصة من أهم القطاعات في إقتصاد أي دولة بإعتباره مرأة عاكسة للتطورات و الظروف الإقتصادية المارة بها الدولة، و قطاع ذو علاقات متشابكة مع القطاعات الإقتصادية حيث أنها يؤثر فيها ويتأثر بتطوراتها، و يكاد يكون الأداة أو القناة الهامة في الدول النامية منها الجزائر.

و يحتل تقييم كفاءة البنوك أهمية خاصة في النظم الإقتصادية و موضوع حديث في قياس الأداء، نظرا لندرة الموارد الإقتصادية و المالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها، لهذا يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها إدارة البنوك هو كيفية إستخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل إستخدام، و يتجلى هدف تقييم الكفاءة للشركات و المؤسسات المختلفة في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط البنك للوقوف على نقاط القوة و الضعف.

فقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى البنوك التجارية العمومية مع البنوك التجارية الوافدة، بإعتبار الأولى بنوك ودائع، أما الثانية فهي على شكل فروع لبنوك متعددة الجنسيات. و من خلال إسقاط المفاهيم المعروضة في الدراسة النظرية على نموذج من الواقع، من خلال دراسة حالة البنك الأجنبي و دراسة حالة البنك العمومي، و ماميز كلاهما من خدمات، و مدى مساهمة كل منهما في بناء و دعم النظام المصرفي الجزائري.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق نبرز ملامح إشكالية البحث و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

كيف يتم تقييم كفاءة البنوك التجارية العمومية مع البنوك التجارية الوافدة في الجزائر؟

من التساؤل الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

– ماذا نعني بالبنوك التجارية ؟

– مامفهوم كفاءة البنوك التجارية ؟

– ماهو الفرق بين البنوك التجارية العمومية والأخرى الوافدة ؟

فرضيات الدراسة:

من أجل تحليل الإشكالية محل الدراسة يتم إختبار مجموع الفرضيات التالية:

– يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان.

– تعد البنوك التجارية أساس الإقتصاد الوطني وذلك لتبنيها خطوات جديدة في المعاملا ت المالية والتطور التكنولوجي الذي رافقها.

– تتميز البنوك التجارية الوافدة عن البنوك التجارية العمومية بصفة عامة في جودة الخدمة التي تقدمها والشفافية معا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول قطاعا هاما في الإقتصاد الوطني وهو القطاع البنكي بإعتباره الركيزة الأساسية للإقتصاد، فبناء إقتصاد مزدهر لا يكون إلا بوجود قطاع بنكي متين و متطور، و هذا لا يكون إلا عن طريق تحقيق الكفاءة لتعظيم الأرباح، و بالتالي ضمان النمو و التطور، و تظهر هذه الأهمية في كون أن الكفاءة البنكية أصبحت ضرورة و ليس خيارا، لضمان مسايرة العولمة المالية و ما تحمله من تحديات المنافسة.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيمايلي:

– معرفة دور البنوك الأجنبية في تنشيط الإقتصاد الوطني.

– العمل على تقييم نشاط البنوك الأجنبية في الجزائر.

– معرفة الوضع التنافسي للبنوك التجارية الوطنية مقارنة مع البنوك التجارية الأجنبية.

– إظهار الجانب التطبيقي حول هذا الموضوع.

أسباب إختيار الموضوع:

يرجع إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

أ– الأسباب الذاتية:

– الرغبة في إكتشاف العمل البنكي بصفة عامة و كيفية سير المعاملات بها.

– السعي إلى إكتشاف وجهة التظر و الفرق الجوهري بين البنوك الوطنية و البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر.

ب– الأسباب الموضوعية:

– تطور العمل البنكي ودور العنصر الجدي.

– تزايد الإهتمام و الإحتكاك بالبنوك.

– طبيعة التخصص الذي ندرسه يتلائم مع الموضوع.

– علاقة الإستثمار بالبنوك علاقة وطيدة، فبدون الأموال لا وجود للإستثمار و لا للتطور، و بالتالي لا تنمية بدون إستثمار.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود البحث إلى:

– **الحدود الزمانية:** رقمنة القطاعات في الجزائر بدأت تقريبا في السنوات القليلة الماضية و لهذا فإن الدراسة أنجزت ضمن الفترة الممتدة من 2022–2023 و إستغرقت تقريبا ثلاث أشهر.

– **الحدود المكانية**: كون أن الموضوع يعالج تقييم كفاءة البنوك التجارية العمومية مع البنوك التجارية الوافدة فإنه تم القيام بالدراسة في كل من وكالة البنك الوطني الجزائري 540 تيارت، و وكالة الشركة العامة الجزائر 00180 تيارت .

الدراسات السابقة:

إعتمدت دراستنا على عدة دراسات سابقة نذكر منها:

أ– بوسنة كريمة، بعنوان: البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة حالة البنوك الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010– 2011، و قد جاءت بالإشكالية التالية: مامدى مساهمة البنوك الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

و قد توصلت إلى النتائج التالية:

60–من المؤسسات المستجوبة تم إنشاؤها بعد سنة 2000 أغلبها مؤسسات صغيرة تأخذ الشكل القانوني.

–رقم أعمال 56 من هذه المؤسسات يتراوح ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري.

–80 من أصحاب هذه المؤسسات يملكون مستوى علمي جامعي أو ما بعد التخرج.

ب– تونسي وسام، بعنوان: أثر البنوك الأجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي، 2013– 2014، و قد جاءت بالإشكالية التالية: هل عصرنة النظام المصرفي الجزائري ممكنة؟

و قد توصلت إلى النتائج التالية:

– سمح قانون النقد و القرض الصادر سنة 1990 بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري من حيث طبيعة البنوك المكونة له وهذا بفتحه المجال أمام القطاع الخاص، فأصبح بذلك يضم إضافة إلى البنوك العمومية، بنوكا خاصة و طنية و أخرى أجنبية.

ج– حدو عبد اللطيف رياض نبيل، حميري محمد مختار خالد، بعنوان: **الإدارة الإلكترونية في البنوك الجزائرية– واقع وأفاق–** ، دراسة حالة وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021 – 2022، و قد جاءت بالإشكالية التالية: ما مدى تطبيق الإدارة الإلكترونية في البنوك التجارية؟

و قد توصلت إلى النتائج التالية:

– لقد ساهم ظهور شبكة الإنترنت في حدوث تغيرات عديدة على عدة مستويات كان أهمها الحكومة الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، الصيرفة الإلكترونية.

– الإدارة الإلكترونية ظهرت مع التطور التكنولوجي، ذلك ما أدى إلى التحول من الإدارة التقلدية إلى

التحول إلى الإدارة الإلكترونية التي تعتمد على وسائل أاليات متطورة و حديثة لمواكبة التطور.

– تتميز الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص تتمثل في تنفيذ كافة المعاملات إلكترونيا، بشكل منظم و سهل الإستخدام، و تستمر طوال اليوم 24/24 ساعة، و بدون إستخدام أوراق و لا تنظمات، بل عن طريق أرشيف إلكتروني و مؤسسات شبكية.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا العديد من الصعوبات في دراستنا لهذا الموضوع و لعل أبرزها:

– قلة المراجع و المؤلفات لموضوع البنوك التجارية الوافدة.

– صعوبة الحصول على مختلف المعلومات من البنك التجاري العمومي بسبب الشهر الفضيل رمضان، مما يطرح إشكالية الوقت مما جعلنا نعتمد على الأطروحات والرسائل العلمية.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية و توضيح الموضوع إخترنا المنهج التاريخي و المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي، حيث يظهر المنهج التاريخي في تبيان أهم المراحل التي مر عليها النظام المصرفي الجزائري عقب الإستقلال إلى غاية إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990، في حين إعتمد المنهج الوصفي من أجل وصف أهم الأسس و المبادىء المار بها هذا النظام، و وصف البنوك التجارية الوطنية تارة و البنوك التجارية الوافدة تارة أخرى، إضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال الإلمام بالعمل الميداني الداخلي لهذه البنوك و الخدمات التي تقدمها و ذلك من خلال الزيارة الميدانية لكل من وكالة البنك الوطني الجزائري 540 و وكالة الشركة العامة الجزائر 00180 .

عينة و مجتمع الدراسة:

تم تطبيق هذه الدراسة على القطاع البنكي الجزائري و بالضبط الوكالتين البنكية الوطنية و الأجنبية العاملة بولاية تيارت و هي البنك الوطني BNA و البنك الأجنبي SG و يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في جميع المستويات العليا، الوسطى و الدنيا في هذين البنكين، و البالغ عددهم71 عاملا(21 عاملا في البنك الوطني الجزائري، 50 عاملا في البنك الأجنبي).

هيكل الدراسة :

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة للأهداف المرجوة من البحث، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

– **الفصل الأول:** جاء بعنوان" **الإيطار المفاهيمي للبنوك التجارية العمومية و البنوك التجارية الوافدة**"، حيث سيتم عرض في هذا الفصل التمهيدي مسار السياسة النقدية و أثرها على نشاط البنوك و نبين الأسس و المراحل المار بها النظام المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى ماهية البنوك التجارية العمومية، لننتقل إلى ماهية البنوك التجارية الوافدة.

– **الفصل الثاني:** الذي يحمل عنوان " **دراسة حالة في مؤسسة SG الشركة العامة بنك والبنك الوطني الجزائري BNA** "، تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم خدمات الشركة العامة في الجزائر، إلى أهم خدمات البنك الوطني الجزائري، لنصل إلى دراسة المقارنة بين الشركة العامة في الجزائر و البنك الوطني الجزائري.

الفصل الأول:

الإيطار المفاهيمي للبنوك التجارية العمومية والبنوك التجارية الوافدة

تمهيد :

لقد عرف النظام البنكي الجزائري منذ نشأته إلى غاية وقتنا الحالي تطورا مستمرا، بحيث يعد إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الإقتصادي، وللبنوك أهمية كبيرة في الإقتصاد بتمثيلها إحدى مصادر التمويل و القناة الرئيسية لتداول الكتلة النقدية، ومن هذه البنوك أو المؤسسات نجد البنوك التجارية التي تعرف على أنها بنوك الودائع وبوظيفتها الأساسية منح القروض، ونجد البنوك الأجنبية التي إحتلت مكانة رئيسية بالقطاع المصرفي الجزائري بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10، وعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تحديد أهم مفاهيم البنوك التجارية العمومية و البنوك التجارية الوافدة من خلال ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثرها على نشاط البنوك.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية العمومية.

المبحث الثالث: ماهية البنوك التجارية الوافدة.

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر و أثرها على نشاط البنوك

شهدت البنوك الجزائرية في الوقت الراهن إصلاحات شاملة لإعادة هيكلة البنوك من مخلفات الإستعمار.

المطلب الأول: تعريف بنك الجزائر

هناك نجد العديد من التعاريف التي تتمحور حول تعريف بنك الجزائر إلا أننا سنتطرق لأهمها:

– حسب القانون الجزائري 90-01 المؤرخ في 1990/01/14 المتعلق بالقرض والنقد" البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و يدعى في علاقاتها بالغير بـ بنك الجزائر وهو بذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة لتوزيع القرض ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية إتجاه الخارج وإستقرار سوق النقد".

ولذلك فبنك الجزائر هو عبارة عن مؤسسة مالية يأتي على قمة الجهاز المصرفي بماله من قدرة على إصدار النقود وتدميرها والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق الودائع، فهو بمثابة بنك البنوك.[1]

– هو الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى، أسس النظام المصرفي ويوكل إليها للإشراف على السياسة الإئتمانية في الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة على النطاقين الإقتصادي والإجتماعي.[2]

– لكل إقتصاد قومي مؤسسة مركزية مصرفية واحدة تقوم بالإشراف على الإئتمان وإصدار النقود ويقوم البنك المركزي بتحويل الأصول الحقيقية إلى الأصول النقدية، فيتولى عملية إصدار النقود القانونية التي تتمتع بالقدرة النهائية والإجبارية على الوفاء بالإلتزامات، فهو مؤسسة عامة مملوكة للدولة وخاضعة لأشرافها وتختلف أهدافه عن أهداف بقية أنواع البنوك الأخرى من حيث لا يعتبر هدفه الأساسي تحقيق أقصى ربح وذلك لأنه يسعى إلى تحقيق أهداف يغلب عليها الطابع القومي والمصلحة العامة.[3]

المطلب الثاني: الأسس العامة للنظام المصرفي الجزائري

لقد بني النظام المصرفي الجزائري على نفس المبادئ التي قام عليها النظام الإقتصادي الإشتراكي الجزائري خلال هذه الفترة و القائمة على مبادئ التخطيط المركزي. فكل القرارات المتعلقة بالبنوك كانت تتم إداريا على مستوى هيئة التخطيط خارج البنك، وبما أن هذه الفترة شهدت عملية تنمية إقتصادية واسعة بإعتبار الجزائر دولة حديثة العهد بالإستقلال. فقد تزايدت الحاجة إلى تمويل الإستثمارات وهنا تزايدت الحاجة إلى النظام البنكي كأداة

[1] سليمان بوفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص103.

[2] حسين أحمد الطراونة، **المؤسسات المالية المتخصصة**، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، سنة 2021، ص43.

[3] منير إبراهيم الهندي، **ادارة البنوك التجارية، كلية التجارة**، جامعة طنطا، ط3، سنة1996، ص147.

تمويلية لا غير، فقد إقتصر دور البنوك العمومية على تمويل المؤسسات العمومية في ذلك الوقت وهذا التمويل لا يقوم على مبدأ المردودية التخطيط، وبالتالي فقرارات التمويل مرتبطة بقرارات الإستثمار وهي تابعة لها أو الملاءة المالية للمؤسسة وإنما على أساس الخطة التمويلية التي تقوم بإعدادها هيئة وإلى جانب تهميش دور البنوك العمومية فقد شهد النظام المصرفي تدخل الخزينة في عملية التمويل وهيمنتها على البنوك بما فيها البنك المركزي وإلغاء دوره بإعتباره بنكا للبنوك[1].

وما ميز النظام المصرفي في هذه المرحلة هو تبعيته المطلقة للدولة حيث كانت جميع البنوك ملك للدولة ولم يكن يمنح الحق لأي مبادرة في قيام بنوك خاصة ، وخصوصا بعد تمرد البنوك الأجنبية التي كانت تنشط قبل تأميم النظام البنكي الوطني وعدم قبولها تمويل المؤسسات العمومية التي لا تتميز بالملاءة المالية.
وخلاصة القول أن النظام المصرفي الجزائري قام على فلسفة واحدة مبدأها التخطيط المركزي وإرتباط الدائرة النقدية بالدائرة الحقيقية وتبعيتها لها[2].

المطلب الثالث: أهم المراحل المار بها النظام المصرفي الجزائري

من الصعب إستيعاب دور النظام المصرفي الجزائري دون معرفة التاريخ الإقتصادي والسياسي للدولة .وفيما يلي محاولة لدراسة النظام البنكي الجزائري في الفترة (1962-1988 (من خلال ستة مراحل أساسية حيث تصادفت كل مرحلة مع مجموعة قوانين و تشريعات مختلفة أدت إلى إحداث تعديل في النظام البنكي.[3]

- المرحلة الأولى: مرحلة إسترجاع الجزائر لسيادتها النقدية (1962-1966)

وشهدت هذه المرحلة إسترجاع الجزائر لسيادتها النقدية مباشرة بعد إستقلالها وقد حاولت الجزائر فرض هذه السيادة من خلال إنشاء مؤسسات نقدية جزائرية وقد ترجمت ذلك من خلال:

1. فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة العمومية الفرنسية في1962/08/29 وهو ما سمح للخزينة القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، مع صلاحيات واسعة في بعض الميادين الإقتصادية كالتكفل بتمويل الأنشطة الزراعية والصناعية إستجابة لمتطلبات الإقتصاد.[4]

---

[1] بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"دراسة حالة البنوك الفرنسية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة2011، ص44.

[2] المرجع السابق، ص45.

[3] Ammour Benhlima « le système bancaire algérien » Textes et réalité 2ème édition DAHLAB –algerie ،p5،2001

[4] عادل زقرير، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، الجزائر، ص5.

2. إنشاء أول هيئة إصدار تتمثل في "البنك المركزي الجزائري" بتاريخ 1962/12/13 والذي أصبح يعرف فيما بعد ب "بنك الجزائر" بتاريخ 1963/01/02، وتمثلت مهمته الأساسية في خلق النقود، والحفاظ على إستقرارها، الإشراف على عمليات الإقراض، وإستقرار أسعار الصرف. وضع الشروط الملائمة للتنمية الإقتصادية. وهي الوظائف التقليدية التي يقوم بها البنك المركزي في أي نظام بنكي بإعتباره بنك البنوك[1].

3. بعد إنشاء "بنك الجزائر" حاولت الدولة إنشاء نظام بنكي جزائري رسمي متكامل من خلال إنشاء بنوك وطنية. حيث تم إنشاء "الصندوق الجزائري للتنمية" بتاريخ 07/05/ 1963[2] والذي تغير إسمه ليصبح البنك الجزائري للتنمية، وكذا "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" بتاريخ 10 أوت 1964 . وقد أنشئ هذا النظام البنكي لكي يواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة خصوصا بعد إنشاء لأكبر مؤسسة عمومية وهي "سوناطراك".

4. إضافة إلى البنوك العمومية التي تم إنشاؤها من خلال هذه المرحلة فقد ورثت الجزائر عن الإستعمار نظاما بنكيا يتكون من 20 بنك أجنبي،[3] كان عليها إخضاعها للسياسة المالية الوطنية وتوجيهها بما يتماشى وحاجات التنمية للإقتصاد الوطني .وبالتالي فقد شهدت هذه المرحلة بداية فرض السيادة النقدية. وظهور أول الملامح جزائرية والتي تتمثل في "الدينار الجزائري" في عام1964 .التي رسمت لشكل النظام المصرفي الجزائري وخصوصا بعد إنشاء أول عملة وطنية.

- المرحلة الثانية: مرحلة تأميم النظام البنكي الجزائري (1966-1970)

خلال هذه المرحلة وكما أشرنا سابقا كانت الجزائر تشهد تنمية إقتصادية كبيرة، وكانت في حاجة متزايدة لمصادر التمويل. حيث لم يكن الهدف من إنشاء النظام البنكي الجزائري إلا لكونه أداة تساهم في عملية تمويل التنمية. ففعالية النظام البنكي كانت تقاس بمدى مساهمته في تمويل المشاريع المخطط لها ولم تكن تخضع لمعيار المردودية الإقتصادية للبنك. غير أن البنوك الأجنبية التي ورثتها الجزائر عن الإستعمار رفضت تمويل عمليات الإستثمار للمؤسسات الوطنية واقتصرت على تمويل المؤسسات التي تتمتع بالملاءة المالية الجيدة فقط، وتمويل عمليات التجارة الخارجية، مما أدى إلى صدور قرار تأميم هذه البنوك سنة 1966 والهدف من هذا القرار هو إنشاء نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة ويضطلع بتمويل التنمية الوطنية، وهذا مجموعة من البنوك الأجنبية والتي يمكن تمثيلها بالشكل التالي: التأميم أدى إلى تدعيم هيكل النظام البنكي بتأسيس مجموعة بنوك وطنية حلت محل جدول يلخص عملية تأميم البنوك الأجنبية بالجزائر سنة 1966.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص178، 2000

[2] **بموجب القرار رقم 63-165 ب 7 ماي 1963.**

[3] بموجب القرار رقم 64-227.

الجدول رقم (01): ملخص عملية تأميم البنوك الأجنبية بالجزائر سنة 1966

البنوك الوطنية التي تم تاريخ تأميمها	تاريخ تأميمها	البنوك الأجنبية التي حل مجال التخصيص البنكي محلها	مجال التخصيص البنكي
البنك الوطني الجزائري BNA	13 جوان 1966	– القروض العقاري للجزائر وتونس – القرض الصناعي والتجاري – البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا – بنك باريس وهولندا – مكتب معسكر للخصم	–منح القروض للقطاع الفلاحي –التجمعات المهنية للإستيراد والقطاع الخاص – تمويل المؤسسات العمومية
القرض الشعبي الجزائري CPA	14 ماي 1967	– القرض الشعبي (للجزائر ،وهران، قسنطينة، عنابة – الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعب – شركة مرسيليا للقرض – المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك – البنك المختلط (الجزائر، مصر)	– تمويل القطاع الحرفي – تمويل قطاع الفنادق – القطاع السياحي – قطاع الصيد والمهن الحرة
بنك الجزائر الخارجي BEA	01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67-204	– القرض – الشركة العامة – قرض الشمال – البنك الصناعي للجزائر والمتوسط – بنك باركيز	– تمويل عمليات التجارة الخارجية – تأمين المصدرين الجزائريين – تحويل المؤسسات الكبرى مثل: سونطراك، والقطاعات البيتروكيماوية

المصدر: من إعداد الطالبتان

وللإشارة فقط وكما لاحظنا من خلال الجدول السابق فإن قرار التأميم أدى إلى ظهور بنوك جديدة متخصصة أي ما يعرف بالتخصص البنكي، و قد كان لهذا التخصص ما يبرره في هذه المرحلة. غبر أنه خلق نوع من الإحتكار البنكي لقطاعات معينة وبالتالي غياب المنافسة بين البنوك. وهذا مما يؤدي إلى عدم إستعمال الموارد المالية المتاحة بشكل جيد.

- المرحلة الثالثة: مرحلة صدور أول إصلاح بنكي جزائري 1970-1978.

شهدت هذه المرحلة زيادة في التدفقات الحقيقية من خلال زيادة الإستثمارات التنموية، وإنتهاج الجزائر سياسة التخطيط وبداية المخطط الرباعي الأول كان على النظام النظام البنكي مواكبة التدفقات الحقيقية بتدفقات نقدية بإعتبارها مجرد أداة مع هذا التوجه لتنفيذ التنمية. وما يميز البنكي الجزائري بداية من سنة 1971 ثلاثة خصائص هي:

1. إلغاء مبدأ التخصص بالنسبة للبنوك التجارية.
2. زيادة عمليات التخطيط المركزي و مركزية إتخاذ القرارات.
3. تقوية مكانة الخزينة العمومية و هيمنتها على نظام التمويل

ومن خلال هذا الإصلاح ظهرت هناك قواعد جديدة إستخدمت في عملية التمويل حيث:

- أصبحت عملية التمويل تتميز بمركزية كبيرة، وأصبحت القرارات تتخذ على مستوى هيئة التخطيط خارج البنك.
- أصبح نظام التمويل يعتمد بصفة رئيسية على الخزينة العمومية كوسيط.

حيث تنص المادة 7 من قانون المالية 1971 في ترتيبها لمصادر تمويل الإستثمارات المخططة على:

1. المساعدات الخارجية المحصل عليها من طرف الخزينة العمومية أو المؤسسات.
2. القروض الطويلة والتي مصدرها الودائع المحصلة من طرف الخزينة والهيئات المالية المتخصصة.
3. القروض البنكية المتوسطة الأجل الممنوحة من طرف البنك المركزي.[1]

حيث تقوم المؤسسات العمومية من أجل الحصول على التمويل بتوطين عملياتها بتمويل نشاطات الإستثمار والثاني خاص بتمويل نشاطات الإستغلال. المالية لدى بنك تجاري واحد وهذا من خلال فتح حسابين بنكيين لها أحدهما خاص.

[1] M. Lacheb .droit bancaire (système bancaire algérien- contrats bancaires, responsabilités, secrets bancaires) IMAG édition 2001 p20.

ويعتبر الضمان الوحيد الذي يقدم للبنوك مقابل عملية تمويلها المؤسسات العمومية "هو حسن نية الدولة" وتقوم الخزينة العمومية بكفالة هذه المؤسسات في حال عجزها وعدم قدرتها على التسديد.

ومن نتائج هذا الإصلاح إقصاء البنك المركزي و إبعاده عن مهامه الحقيقية و كذلك فقد نفوذه و تأثيره على السياسة النقدية و كل العمليات النقدية و كذلك سياسة الإقراض، حيث أصبحت الوزارة المكلفة بالمالية هي التي تفرض معدل فائدة ثابتة على جميع البنوك التجارية فيما يخص عملية منح القروض.

وقد واجه هذا الإصلاح مجموعة من الإنتقادات حيث:

- تثبيت معدل الخصم والذي كان مستقر عند معدلات ثابتة (حيث بلغ خلال الفترة 1972-1986 حوالي2.75"%) هذه الوضعية لم تشجع البنوك التجارية على جمع الودائع الخاصة.

- عدم كفاية الضمانات المقدمة لتغطية القروض الممنوحة.

- هيمنة الخزينة العمومية على نظام التمويل وتقليص مهام البنك المركزي.

و في سنة 1978 صدر قانون بإلغاء القروض الطويلة والمتوسطة البنكية من نظام تمويل الإستثمارات ما عدى في بعض القطاعات (النقل، الخدمات)، وحلول الخزينة محل البنوك التجارية في تمويل المشاريع العمومية المخططة، وكانت هذه القوانين بمثابة الضربة التي أزاحت إصلاح 1970 وألغته تماما.

- المرحلة الرابعة: (1978-1982) إلغاء إصلاح 1970 و ظهور إصلاح 1982

بعد الإنتقادات التي واجهها إصلاح 1970 فيما يخص نظام التمويل الذي جاء به والذي عرف عدة تعديلات آخرها تعديل 1978 والذي كان بمثابة الإلغاء التام لما جاء إصلاح 1970 .

عرف النظام البنكي الجزائري إصلاح آخر سنة 1982 والذي جاء به بما يلي:

1. تنظيم شكل جديد لقنوات التمويل حيث أوكلت مهمة تمويل المشاريع الإستراتيجية للخزينة العمومية تحت شكل مساعدات تسترجع على المدى الطويل.
2. فيما أوكلت مهمة تمويل المشاريع العمومية الأخرى للبنوك التجارية والتي أصبحت تخضع لتعاليم جديدة منها معيار المردودية المالية للمشاريع.
3. وفي نفس الوقت أصبح بإمكان المؤسسات العمومية أن تمول نفسها بنفسها من خلال التمويل الذاتي هذا طبعا إذا سمحت لها ظروفها المالية بذلك هذا إلى جانب القروض الخارجية.

4. أما فيما يخص القطاع الخاص نادرا ما يتدخل القطاع البنكي لتمويله كان هذا القطاع يعتمد بالدرجة الأولى على التمويل الذاتي.[1]

وهكذا لاحظنا أن إصلاح 1982 قلل نوعا ما من مبدأ المركزية الذي كان يقوم عليه النظام البنكي. كما حاول توجيه البنوك نحو مسارها الأصلي و الذي يقوم على مبدأ المردودية المالية. غير أنه وسع من المهام الموكلة إلى الخزينة حيث أنها حلت محل النظام البنكي وإختزال دور البنوك في إطار محاسبي و زيادة الضغط على الخزينة مع تعاظم دورها في هذا المجال.

- المرحلة 5 :مرحلة إعادة هيكلة النظام البنكي (1982-1986)

بعد هيمنة الخزينة على نظام التمويل وإقصاء البنك المركزي والبنوك التجارية الأولية و إقتصار دورها في إطار محاسبي، جاء إصلاح 1986 ليعيد الاعتبار لقطاع البنوك ويعزز مكانتها على رأس نظام التمويل وهذا من خلال عملية إعادة هيكلة للنظام البنكي.

- إصلاح 1986:

جاء هذا الإصلاح ليعيد الإعتبار للمؤسسة البنكية و هذا من خلال[2]:

- إستعادة البنك المركزي لمكانته كبنك للبنوك. يملك سلطة على البنوك التجارية.

- تقسيم النظام البنكي إلى مستويين، بنك مركزي يمثل الملجأ الأخير للإقراض، وبنوك تجارية تعمل تحت سلطة البنك المركزي.

- إستعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال قيامها بوظائفها الأساسية وهي تعبئة الإدخار و منح القروض. كما لها الحرية في إختيار نوع القروض المقدمة ومدتها مع إمكانية ردها.

- تقليص دور الخزينة في التمويل، و تغييب مركزة الموارد المالية.

- إنشاء هيأت رقابة مصرفية و هيأت إستشارية أخرى.

أما على مستوى هيكل النظام البنكي فقد قام إصلاح 1986 بإعادة هيكلة النظام المصرفي وهذا بهدف زيادة مبدأ التخصص البنكي، بحيث أن كل بنك يتخصص في تمويل قطاع معين وهذا التخصص في المقابل قلل نوعا ما من إحتكار مجموعة من البنوك لتمويل الإقتصاد.

[1] Ammour Benhalima : op. Cit page 22.

[2] بموجب القرار رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض.

وقد شهدت هذه المرحلة إنشاء بنكين متخصصين هما:

– البنك الفلاحي للتنمية الريفية.

– البنك الوطني الجزائري.

و هذا فيما يخص تمويل القطاع الفلاحي، أما فيما يخص تمويل وحدات الإقتصاد المحلي فقد أوكلت لبنك التنمية المحلية والتي كانت فيما سبق من مهام القرض الشعبي الجزائري.

– **المرحلة 6: الإصلاح النقدي لسنة 1988**

لقد كان النظام البنكي الجزائري خلال هذه الفترة بحاجة إلى إصلاحات جذرية وهذا لإرساء مبادئ حقيقية للوظيفة البنكية بما يتماشى والتغيرات الإقتصادية ومواكبة التطورات الجديدة.

وجاء الإصلاح النقدي لسنة 1988 كقانون مكمل ومتمم لقانون الإصلاح 86–12 وهذا لتغطية الثغرات بالقانون السابق له، وكذا مواكبة التطورات الجديدة مع التنظيم الجديد للإقتصاد وأهم ما جاء فيه ما يلي:

– إستقلالية البنوك التجارية ماليا محاسبيا وبالتالي أصبح نشاط يخضع لمبدأ الربحية والمردودية مما خلق منافسة فيما بين البنوك لبلوغ أهدافها.

– يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية التوظيف المالي كالحصول على أسهم وسندات من مؤسسات سواء داخل الوطن أو خارجه.

– تعزيز دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية العمومية

تعتبر البنوك التجارية الركيزة الأساسية للنظام المصرفي و هي من أقدم البنوك من حيث النشأة حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة البنوك التجارية

المطلب الأول : مفهوم البنوك التجارية العمومية ونشأتها

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التى تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض لتعيد إستخدامها في مجالات إستثمارية متنوعة لتحقيق أهدافها[1]

تعد المصارف إحدى أهم و أقدم المؤسسات الوسيطية وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية و التوفير لأجل من الأفراد و المشروعات والإدارات العامة وإعادة إستخدامها لحسابها الخاص في منح الإئتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الإقتصادية غير المصرفية

يعتبر المصرف التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية وأهم مايميزها عن باقي المصارف هو قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على إستعداد لدفع هذه الودائع إلى أصحابها وقتما نشاء و دون مماطلة،ومن ثم يمكن إعتبار الحسابات أوالودائع الجارية في حكم النقود هذه الميزة تجعل من المصرف التجاري منشأة تقبل ديونه في تسوية الديون بين الأفراد والمؤسسات المجتمع [2]

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في فبول الودائع ومنح الإئتمان[3]

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية مؤسسة مصرفية أنشأت في الجزائر والتي في الواقع هي بنك فرنسي بالقانون الصادر ب1842/07/23إبان إلاحتلال الفرنسي أنذاك أما ثاني مؤسسة كانت d'exemple Eomotour Nationale

يتمتع بحق إصدار النقود1في حين ثالث مؤسسة فهي بنك الجزائر تأسس في1851 برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك وبعد الإستقلال أول مؤسسة مصرفية تأسست ب1962/12/23 وهي البنك المركزي حيث زاول

[1] – حسين أحمد الطراونة – المؤسسات المالية المتخصصة – الطبعة أولى – دار أمجدد للنشر و سالتوزيع–2021– ص71

[2] – عبد الرزاق بن حبيب ، خديجة خالدي – أساسيات العمل المصرفي – ديوان المطبوعات الجامعية – ص 24

[3] – منير براهيم – إدارة البنوك التجارية – ط2 1996 – ص 05

هذا الاخير نشاطه كبنك اصدار وائتمان وقام باصدار العملة الوطنية الجزائرية عام 1964وعلى أساس غطاء ذهبي0.18 من الذهب النقي للدينار الواحد.

ولم يكن أمام الجزائر المستقلة لكي تحقق تطلعاتها في بناء مجتمع يسيير في طريق الرفاهية والعدالة الإجتماعية سوى تأميم البنوك التي هي للإقتصاد الوطني بمنزلة القلب في الجسد

المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية المحلية

-تعددت أنواع البنوك التجارية في الجزائر بعد الإستقلال من أجل النهوض بلإقتصاد الوطني وتضجيع الإستثمارات ومن أهم هذه البنوك مايلي:

1-البنك المركزي الجزائري "BCA "

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة وقد كان ذلك في 1963/09/13 بموجب القانون رقم 62-144 ورث البنك المركزي إختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الإستعمار و يبين تأسيسه رغبة الجزائر في إظهار إرادتها على قطع أي عهد لها بالإستعمار و إبراز نيتها في وضع المؤسسات التي تعتبر عن سيادتها و إستقلالها أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها و تحديد معدل إعادة الخصم و كيفية إستعماله و يعتبر البنك المركزي حسب قانون تأسيسه بنك و يجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية كما يعتبر أيضا بنك الحكومة و يحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلات بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.

2- البنك الجزائري للتنمية " BAD "

تأسس هذا البنك في 1963/05/7بموجب القانون رقم 63-165على شكل مؤسسة عمومية قد تمت تسميته الصندوق الجزائري للتنمية بعد الإستقلال ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية سنة 1972 وورث البنك الجزائري للتنمية هيكلا عند تأسيسه مهام أربع مؤسسات للإئتمان متوسطة الأجال مؤسسة واحدة للإئتمان طويلة الأجل كانت كلها تعمل أثناء الإستعماروتتمثل هذه المؤسسات في القرض العقاري -القرض الوطني-صندوق الودائع- صندوق صفقات الدولة وأخيرا صندوق تجهيز وتنمية الجزائر وقد يتمثل هذا البنك بتعبئة الإدخار متوسط وطويل الأجل بينما كانت تتمثل مهمته في مجال القرض في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل من أجل تمويل عمليات التراكم وقد إزدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد الشروع في تنفيذ المخططات التنموية على الرغم من ذلك يتمكن البنك الجزائري للتنمية في الواقع من القيام بدور هام في مجال التعبئة والإدخار المتوسط

وطويل الأجل[1] من أجل تمويل عمليات التراكم وقد إزدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد الشروع في تنفيذ المخططات التنموية على الرغم من ذلك يتمكن البنك الجزائري للتنمية في الواقع من القيام بدور هام في مجال التعبئة والإدخار المتوسط وطويل الأجل وكانت الموارد التي ظل يستعملها في التمويل تقدم له من طرف الخزينة.

3- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط " CNEP "

تأسس الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط في 1964/08/10 بموجب قانون رقم 64-227 تتمثل مهمته في جمع الإدخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد و القيام في المرحلة الأولى بتمويل السكن إضافة إلى الأنشطة التمويلية الأخرى ويقوم الصندوق أساسا بتمويل ثلاث أنواع من العمليات هي تمويل البناء و الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية ،كما يمكن أن يقوم الصندوق بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية.

4- البنك الوطني الجزائري " BNA "

الذي تأسس بمرسوم الصادر في 1966/06/13 وإختص في الإقتراض الفلاحي وذلك يمنح الإئتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي وكذلك الميداني الصناعي بإفتراض المنشأت العامة والخاصة و ميدان الإسكان وذلك بخصم الأوراق التجارية و كذلك التجارة الخارجية.

5- القرض الشعبي الجزائري " CPA "

تأسس في 1967/05/14 ومهامه إفتراض الحرفيين و أيضا يلعب دور الوسيط للعمليات المالية لل و أيضا يلعب دور الوسيط للعمليات المالية للإدارة الحكومية و تقوم بتسليف قدماء المجاهدين ويقوم بالبناء والتشييد.

6- البنك الخارجي الجزائري " BEA "

تأسسس البنك الخارجي الجزائري في 1967/10/01 بموجب الأمر رقم 67-204 ليصبح ثالث بنك تجاري تم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي وقد تم إنشاءه على أنقاض خمسة بنوك وهي القرض اليوناني-الشراكة العامة-قرض الشمال-البنك الصناعي للجزائر والمتوسط -بنك باركيلز يمارس البنك الخارجي للجزائر كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية في الوقت الذي يتكفل فيه بتمويل عمليات التجارة الخارجية في هذا الإطار الأخير فهو يقوم بمنح القروض للإستراد،كما يقوم أيضا على تمويل القطاعات الأخرى حيث تركز فيه العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سوناطراك الشركات الصناعية.

[1] - عايدي سعاد ، شيخاوي عابدية – متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية – الجزائر ، مذكرة نيل شهادة الماستر ، مالية والبنوك ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تيارت ، 2019 – 2020

7- بنك الفلاحة التنمية الريفية " BADR "

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 1982/03/13 بمقتضى المرسوم رقم 206/82 وقد كان تأسيسه نتيجة لعملية إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري يؤدي بنك الفلاحة التنمية الريفية مهام البنوك التجارية حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو الأجل كما يمثل في نفس الوقت بنك التنمية بإعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأسمال ثابت يعتبر هذا البنك متخصص في القطاع الفلاحي حيث يمكن أن يمنح قروض لتمويل القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية و كذلك تمويل الأنشطة الصناعية و الغذائية و الأنشطة المختلفة و هذا يعني وراثته لتمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري.

8- بنك التنمية المحلية " BDL "

تأسس بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85 المؤرخ في 1985/04/30 يعتبر أخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات و ذلك على أثر إعادة هيكلة هيكلة القرض الشعبي الجزائري يقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع ويقوم أيضا بمنح القروض لصالح الجمعيات و الهيئات العامة المحلية .

المطلب الثالث:وظائف وأهداف البنوك التجارية المحلية

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة و الوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها فيمايلي:[1]

الفرع الأول : وظائف البنوك التجارية

- قبول الودائع على إختلاف أنواعها .

- شغيل موارد البنك على شكل قروض وإستثمارات متنوعة مع مراعات مبدأ التوفيق بين سهولة أصول البنك وربحيتها وأمنها.

أما الوظائف الحديثة تقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ماينطوي على الإئتمان ومنها مالا ينطوي على الإئتمان وأبرز هذه الخدمات تتمثل فيمايلي:

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء و تقديم الإستشارات الإقتصادية و المالية .

- تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على الإئتمان) من خلال الإقراض العقاري.

[1] نفس المصدر السابق ، ص 84-85

– إدخار المناسبات.

– سداد المدفوعات نيابة عن الغير.

– خدمات البطاقة الإئتمانية.

– تحصيل فواتير الكهرباء و التلفون و الماء من خلال حسابات تفتحتها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.

– تحصيل الأوراق التجارية .

– المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية .

الفرع الثاني:أهداف البنوك التجارية

تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي : [1]

1-الربحية:

تسعى إدارة المصارف دائما إلى تحيق أكبر ربح ممكن الأصحاب المصرف إذا أن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة أرباحا أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها كما الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التجاري هي تحقيق الأرباح.

2-السيولة:

أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة و بأقل خسارة وبناء عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة وهكذا،أما السيولة في المصارف تعني قدرة المصرف على الوفاء بإلتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الإئتمان وأية طلبات أو حاجات مالية أخرى وهذا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بإلتزامتها أي لحظة فالمصارف التجارية لاتستطيع كيفية المنشأت الأعمال تأجيل سداد ماعليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للفلاس .

[1] نفس المصدر السابق ، ص 78-79

3-الأمان :

لايمكن للمصارف التجارية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع معناه إلتهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس المصرف التجاري لذلك تسعى المصارف التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية في المخاطرة وإلى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف ،لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن وأيضا تباين مدى حساسية تلك الأنشطة نظرا للضروف الإقتصادية العامة .

المبحث الثالث: ماهية البنوك التجارية الوافدة

يسمح قانون النقد والقرض بإنشاء بنوك أجنبية تقوم بجميع الوظائف المصرفية التي يحددها القانون مهما كانت طبيعتها، مشكلة لرأسمالها من أموالها الخاصة، وكذا أموال الجمهور المتعامل بها، وبما أنها مؤسسات إدخار وقروض فهي تشارك في تمويل الإقتصاد، وعليه سنتطرق في هذا الجزء إلى ماهية البنوك التجارية الوافدة.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية الأجنبية

يسمح قانون 10/90 باقامة مكاتب ممثلة لبنوك أجنبية لها الحق في المشاركة في رأس مال بنوك وطنية ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية رأس المال يوازي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، كما هو محدد بواسطة النظام رقم 01/90 المؤرخ في 04 جويلية 1990 وقد حدد النظام 01/93 المؤرخ في 1993/01/03 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية.

وتعرف البنوك الاجنبية على أنها تلك البنوك التي تنشط في بلد معين وتكون ملزمة بتطبيق شروط البلد الأصلي والبلد المتبني، وتكون أكثر متابعة من طرف البنك المركزي مقارنة مع البنوك المحلية، تهدف إلى تدويل خدماتها، وتحقي مكانة في النظام المصرفي العالمي.[1]

وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر، تخضع للقانون الجزائري ويخضع فتحها إلى الحصول على ترخيص من قبل مجلس النقد والقرض صادر عن قرار من قبل محافظ بنك الجزائر اضافة الى رأس مال يساوي أو أقل من الحد الأدنى المطلوب لفتح بنك او مؤسسة مالية.[2]

وتتعدد شروط تأسيس أو فتح فرع لبنك او مؤسسة مالية أجنبية في الجزائر، من بين الشروط المطلوبة مايلي

- تحديد برنامج النشاط.

[1] John carry, "Foreign Branch Bank",paris, edition la decouverte,2007,p122.

[2] نظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جوان سنة 1990 ،المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجزائر، ج ج ج ر، العدد 39، المؤرخة في 21 أوت سنة 1991 ،ملغى بموجب النظام 04-01 ، المؤرخ في 4 مارس، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤ سسات المالية العاملة في الجازائر، ج ج ج ر، العدد 27 ،المؤرخة في 28 أفريل سنة 2004 ، ملغى بموجب النظام رقم 08-04 ، المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2008 ، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر ،ج ج ج ر، العدد 72 ،المؤرخة في 24 ديسمبر سنة 2008.

– الوسائل المالية و التقنيات المرتقبة.

– القانون الأساسي للبنك او المؤسسة المالية .[1]

وقد تعددت البنوك والمؤسسات المالية المنشئة بعد إصلاح 1990، باعتماد مجلس النقد و القرض هذه الأخيرة التي سنتطرق إلى أبرزها كالتالي:

1. البنك التجاري المختلط البركة

تم إنشاء هذا البنك بمساهمة مجموعة البركة الدولية و الكائن مقرها بجدة السعودية ،وهو عبارة عن مؤسسة مختلطة جزائرية و سعودية تتمثل في بنك البركة و جزائرية تتمثل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية(B.A.D.R).

أسس بنك البركة في 6 ديسمبر 1990 وتم توزيع حصص رأس ماله بالأغلبية للجزائر، حيث منح للجزائر نسبة 51 % وللسعودية نسبة49 %، تخضع النشاطات البنكية التي يقوم بها بنك البركة إلى قواعد الشريعة الإسلامية فهو لايتعامل بالفائدة الربوية ، مقره الجزائر العاصمة.[2]

2. البنك الاتحادي Banks Union

هو عبارة عن بنك خاص تأسس في 7 ماي 1995 بمساهمة من قبل رؤوس أموال خاصة جزائرية وأجنبية، تتعدد نشاطات هذا البنك نذكر منها : تمويل العمليات الدولية، جمع الإدخار، المساهمة في رؤوس الاموال الموجودة ، إنشاء رؤوس أموال جديدة ، تقديم النصح و الإرشادات لزبائنه.

3. المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية ABC:

تم إنشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، ما مكن هذا البنك من تطوير و تعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية ونظرا لتنامي إهتمام مجمع هذا الأخير بالسوق الجزائري، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998، وهكذا نشأت المؤسسة المصرفية العربية الجزائرية، التي تم تسميتها تحت الإسم التجاري لبنك ABC الجزائري والتي أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر، وبدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998 مع إفتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رايس[3].

[1] نظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 و المحدد لشروط تاسيس بنك أو مؤسسات مالية و كذا شروط إقامة فرع بنك و مؤسسة مالية أجنبية ،ج ج ر، العدد26 ، مؤرخة في .

[2] الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص 202.

[3] من الموقع الالكتروني: WWW.BANK-ABC.COM المطلع عليه يوم: 2023/04/15 على الساعة: 10:56.

وتم تحصل على الإعتماد في 17 نوفمبر 1997 بين الشركة الجزائرية لتأمين بنسبة 5 % ومتعاملين الجزائريين الخواص بنسبة 5% المؤسسة العربية للإستثمار بنسبة 10 % البحرين بنسبة رأس مال 70%لهذه الأخيرة.[1]

4. البنك المغاربي للتجار:

وقد تؤسس في 19 جوان 1988 بين البنك الخارجي لليبيا بنسبة % 50 من رأس المال، وأربعة بنوك تجارية عمومية بنسبة % 50 وهي : البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. ويتمثل نشاطه الأساسي في تحقيق كل العمليات المصرفية، المالية والتجارية بعملة قابلة بالتحويل، بالإضافة إلى ترقية الإستثمار وتطوير التجارة في دول المغرب.[2]

5. سيتي بنك:

هو بنك تجاري أمريكي يقدم خدمات مالية مباشرة – ماستر كارد – إيداعات مالية بطريقة سهلة ومربحة، حسابات الشيكات المجانية، وتم إعتماده في 18 ماي .1998

6. بنك الاسكان للتجارة والتمويل:

هو بنك تابع لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، يقدم مجموعة متنوعة ومميزة من الخدمات المصرفية للعمالل أفرادا كانوا أو شركات ، بكفاءة وفعالية كبيرة تمكن العمال من أداء أعمالهم وإ تخاذ القرارت المالية والائتمانية المناسبة والصحيحة وتؤسس في الجزائر بعام 2003.[3]

7. بنك " أتش أس بي سي: "

يعد بنك أتش أس بي سي " هونغ كونغ أشنفهاي بانكينغ " أول بنك في بريطانيا والأول أيضا في الدول الاوروبية وأسس هذا البنك سنة 1969 لتمويل التجارة بين أوروبا والصين كما أنه مصنف في المرتبة الرابعة عالميا من حيث قيمته في البورصة والتي تعادل 160 مليار يورو متجاوزا يذلك الكثير من البنوك الايطالية والفرنسية ولديه فروع في 82 بلدا ويضم 125 مليون عميل عبر العالم.

[1] أيمن بن عبد الرحمان، **تطور النظام المصرفي الجزائري**، دار بلقيس للنشر، الجزائر ، 2018، ص 104.

[2] الموقع الالكتروني http://www.elmouwatin.dz,للتجار المغاربي البنك ،المطلع عليه يوم: 2023/03/25 على الساعة 11:38

[3] المرجع السابق

وقد قرر البنك المركزي الجزائري السمال لمصرف " أتـ أس بـي سـي " بفـتح فرع لـه فـي الجزائـر وذلـك فـي 29 مـاي 2007 يبلـغ رأس مالـه 2.5 مليـار دينـار أي مـا يعادل (95.55 مليون دولار أمريكي).[1]

وفـي الوقـت الحـالي يمثل بنـك " أتـ أس بـي سـي " فـي الجزائـر البنـك التجـاري العربـي البريطـاني المحدود وهو شركة يملك فيها " أت أس بي سي " حصة تبلغ 46.51% .

ويتـولى رئاسـته بنـك " أتـ أس بـي سـي " الجزائـر الجزائريـة رشـيد سـكاك الـذي شـغل منصـب المدير السابق للديوان الخارجي في بنك الجزائر .

8. **البنك المختلط أفشور:**

هذا البنك أنشئ في 1988/06/19 اشتراك بين البنك الليبي الخارجي 50% وثلاث بنوك تجارية عمومية 50% من رأس مال البنك الوطني الجزائري BNA و القرض الشعبي الجزائريC.P.A و بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .[2]

9. **بنك السلام:**

تأسس في جوان 2006 وبدأ نشاطه في أكتوبر2008، يضم مجموعة من البنوك العربية والإسلامية، ينشط في جميع مجالات الصيرفة الإسلامية.[3]

وبنوك أخرى هي:

- منى بنك:

وهو عبارة عن بنك تجاري تحصل على الإعتماد من طرف مجلس النقد والقرض1998/08/08 برأس مال قدره 620 مليون دج، وهو يقوم بجميع العمليات المصرفية.

- بنك ناتكسيس:

يقدر رأسماله بـ 500 مليون د ج، ولقد جاء نتيجة دمج ما بين القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية، حيث أصبح 1997 تابعا إلى مجموعة البنوك الشعبية المساهم في رأسمالها.

---

[1] الموقع الالكتروني http://www.HSBC.dz المطلع عليه يوم: 2023/03/25 على الساعة 11:45.

[2] الموقع الالكتروني https://www.epay.dz/ar/banks المطلع عليه يوم 03/26/ 2023على الساعة 14:35.

[3] جريدة الفجر يوم 2008/04/16 ،العدد 3126.

- **الريان بنك:**

أنشئ من طرف مجموعة الفيصل ومقره قطر ورأسماله يقدر ب30 مليون دولار، وذلك بتاريخ2000/10/08.

- **بنك الخليج الجزائرAGB :**

هو بنك أجنبي دولي، بدأ عمله في الجزائر سنة 2004، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان و عضو في واحدة من أبرز مجموعات الأعمال في الشرق الأوسط "شركة مشاريع الكويت" KIPCO، يمتلك رأسماله ثلاثة مساهمين:[1]

- بنك برقان (الكويت) بنسبة 60 %
- بنك تونس العالمي بنسبة 30%
- البنك الأردني الكويتي (الأردن) 10%

- **ترست بنك الجزائر:**

بدأ عمله بالجزائر في أفريل 2003، و هو بنك أجنبي عضو مجموعة NEST INVESTMENT SHOLDING, LTD الدولية و مقرها قبرص، والتي يمتلك معظم رأسمالها أعضاء من عائلة "أبو نحل"، ويمتلك أكثر من 73% من رأسمال البنك شركتان هما[2]:

- شركة ترست الجزائر للإستثمار، بنسبة 53.16%
- القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بنسبة 20%

- **الشركة العامة الفرنسية SOCIETE GENERAL :**

وذلك بتاريخ 04 نوفمبر 1999،بحيث تعتبرمن بين أوائل البنوك الفرنسية التي إستقرت في الجزائر، وفي 1998 كان الحصول على أول ترخيص مصرفي، وهو فرع مملوك 100% لمجموعة المؤسسة العامة سوسيتي جنيرال، يبلغ رأسماله 10 مليار دينار.[3]

[1] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الجزائر، 2022، ص 85.
[2] المرجع السابق، ص86.
[3] مربم قشيو خليل طيار، إستراتيجيات البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر، العدد02، 2018، ص43.

المطلب الثاني:خصائص البنوك التجارية الأجنبية

للبنوك الأجنبية مجموعة من الخصائص و السمات تتمثل في:

- دورها الكبير:

فأصبحت تسمى أيضا البنوك متعددة القومية ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم إلا أنها كالشركات متعددة الجنسيات تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأس مالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية، في زمن العولمة، هذه الشركات تلعب دورا أساسيا في هذا التحول حيث غدت المنظمة المركزية للأنشطة الإقتصادية في الإقتصاد العالمي .

- ضخامة الحجم:

تتميز هذه البنوك بضخامة حجمها وتمثل كيانات إقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا حجم رأس المال وحجم إستثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والايرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها.

- إزدياد درجة تنوع الأنشطة:

تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى أن البنوك الأجنبية تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود خدمات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الادارة العليا في تقليل إحتمالات الخسارة ، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى.

- الإنتشار الجغرافي – الأسواق

من المميز ات التي تتميز بها البنوك الأجنبية هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وإمتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق ، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم.

لقد ساعدها على هذا الإنتشار في التقدم التكنولوجي الهائل، ولا سيما في مجال المعلومات والإتصالات.

- القدرة على تحويل الانتاج والاستثمار على مستوى العالم:

إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه البنوك تتميز بنشاطها الإستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.

- المزايا الإحتكارية:

تتمتع البنوك الأجنبية بمجموعة من المزايا الإحتكارية، وترجع هذه الخاصية إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه البنوك يؤخذ شكل سوق إحتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة البنوك المكونة له باحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة.

وهذا الوضع يتيح للبنوك الأجنبية الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإرداتها. وتتحدد المزايا الإحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والادارة، والتكنولوجيا، والتسويق . وتتبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى البنوك، وتمكنها من الإقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي.

- تعبئة الكفاءات:

تتميز البنوك الأجنبية بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند إختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الأغلب الذي تؤخذ به هو معيار الكفاءة.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات البنوك التجارية الأجنبية

حقق هذا النوع من البنوك مجموعة من الإيجابيات والسلبيات تتمثل في مايلي:

- **الإيجابيات:** وتتمثل في:

- خلق و ترقية الشغل عن طريق التكوين و التأهيل للإطارات و العمال من طرف البنوك الاجنبية؛

- تشجيع إستعمال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة و العمل على جلبها من الخارج؛

- تحسين ميزان المدفوعات بدخول رؤوس أألموال إلى الجزائر نتيجة لخلق مؤسسات أو فروع؛

- خلق المنافسة و الضغط على المؤسسات المحلية لزيادة المردودية و التأقلم مع الوضع الجديد لإقتصاد السوق.

- **السلبيات:** وتتمثل في:

- عرقلة الإستثمارات نتيجة تباطؤ الإجراءات الإدارية و للقيود المفروضة من بنك الجزائر؛

- عدم مسايرة الجهاز المصرفي مع المقتضيات التي تتطلبها المرحلة الإقتصادية الجديدة من القروض الممنوحة للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم؛

- عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني للبلاد؛

- المنازعات بين الحكومة الجزائرية وبعض البنوك الاجنبية نظرا لعدم قبول بعض تلك البنوك المنازعات القضائية في المحاكم الجزائرية لما يتميز القضاء الجزائري من عدم مسايرة التطورات الإقتصادية الجديدة مما يحتاج إلى تغير وتعديل؛

خلاصة:

سمح قانون النقد و القرض الصادر سنة 1990، بوضع النظام المصرفي الجزائري مسار تطور جديد، بفتحه المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار في القطاع المصرفي فكان نتاج ذلك تغير في هيكل هذا الأخير من حيث طبيعة ملكية البنوك المكونة له، حيث قام بإعادة تعريف البنك المركزي وإعطائه مكانته الحقيقية كبنك البنوك، و المجال للبنوك التجارية العمومية والأجنبية من خلال بدء البنوك التجارية المحلية بإحتلال دور فعال في هذا التطور على غرار البنوك التجارية الخاصة التي بدأت فيه خطوة بخطوة من أجل المساهمة في تطور القطاع المصرفي الجزائري وإثراء الإقتصاد الوطني.

الفصل الثاني:

دراسة حالة في مؤسسة SG

الشركة العامة بنك والبنك

الوطني الجزائري BNA

تمهيد :

يعد إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية لإصلاح الإقتصاد، لذا سنتطرق من خلال الفصل الثاني إلى تقييم كفاءة البنوك التجارية العمومية و البنوك التجارية الوافدة، وهذا عن طريق دراسة حالة الشركة العامة– الجزائر– ودراسة حالة البنك الوطني الجزائري، والإحاطة بكل ما يقدمه كلاهما من خدمات وتسهيلات خاصة بالزبائن والمساهمة الكبيرة في الإقتصاد الوطني، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: أهم خدمات الشركة العامة في الجزائر

المبحث الثاني: أهم خدمات البنك الوطني الجزائري

المبحث الثالث: دراسة مقارنة بين الشركة العامة في الجزائر والبنك الوطني الجزائري

المبحث الأول:أهم خدمات الشركة العامة في الجزائر

يعتبر البنك الفرنسي بنك أجنبي، مستثمر في عدة دول في العالم، وهذا بإنشائه فرعا في الجزائر الذي أصبح من مكونات الجهاز المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: التعريف ببنك SG عبر العالم

يعتبر هذا البنك من أول المجمعات في العالم الخاصة لخدمات المالية، لديه 154000 ممثل في 76 دولة عبر العالم، تمكن من كسب 32 مليون عبر العالم.

الفرع الأول: التعريف ببنك SG

هو ثاني أكبر بنك فرنسي، تأسس عام1864، يقع مقره الرئيسي في باريس بفرنسا. Générale Société **بنك سوسيتيه جنرال** بالفرنسية.

تعرض البنك في شهر يناير 2008 لإحتلال من أحد موظفيه بقيمة 7 مليارات دولار مما سبب له بأزمة مالية، وتعتبر هذه الخسارة هي الأكبر بتاريخ البنوك التي يسببها متعامل واحد.

الفرع الثاني: توزيع SG عبر العالم

في أوروبا:

– **ألبانيا** : سوسيتيه جنرال ألبانيا(قديما بنك بوبولور)، إشترته في 2007، وغير الإسم في 2010.

– **بلغاريا** : سوسيتيه جنرال إكسبرس بنك، إشترته في 1999.

– **قبرص** : سوسيتيه جنرال بنك قبرص.

– **كرواتيا** : سوسيتيه جنرال سبليتسكا ،بانكا، إشترته سنة 2006 ب 1 مليار يورو، وهو يكون 9%% من السوق الكرواتية ب 121 وكالة له و 1500 موظف و يحتل المرتبة الرابعة في البلد.

– **جورجيا** : بنك ريبابلك اشترت الشركة 60% من البنك الذي يملك 30 وكالة في تفليس، و هو يمثل 11% من الودائع، و 8% من الإئتمانات و 30 من بطاقات الإئتمان، وعنده 180000زبون

– **لوكسمبورغ** : سوسيتيه جنرال بنك و تراست لوكسمبورغ، هي فرع 100% تابع لسوسيتيه جنرال و وضع في البلد منذ 1893 .

– **جمهورية مقدونيا** : أوهورديسكا بانكا.

– **مولدافيا** : موبياسبانكا، تحتل المرتبة الخامسة في البلاد، و إشترت سوسيتيه جنرال 70.57%من رأس مال الشركة في 2007.

– **الجبل الأسود** : سوسيتيه جنرال الجبل الأسود قديما بود غوريكا بانكا أدي.

– **التشيك** : كوميرتشني بانكا ، تحتل المرتبة الأولى في التشيك ب 399 وكالة و 8200 موظف، و 2.1 مليون زبون، وقد قامت سوسيتيه جنرال بشراء 60% من الشركة بمبلغ 1.186 مليار يورو، و يذكر أن هذه الشركة تعمل أيضا في سلوفاكيا تحت إسم كوميرتشني بانكا براتيسلافا.

– **رومانيا** : البنك الروماني للتطوير ، أسس في 1923 و لديه 937 وكالة، و 2.5 مليون زبون و 8300 موظف، وقد إشترت سوسيتيه جنرال 60% من رأس ماله سنة 2009. روسيا: روزبنك تملك فيه سوسيتيه جنرال 65 ، و لديه 600 وكالة، و3 مليون زبون، في 2011 اشترى روزينك بنك أخر وإسمه بنك سوسيتيه جنرال فوستوك وهو فرع 100%يرجع لسوسيتيه جنرال.

– **روسيا** : دلتا ،كريديت، فرع روسي 100% لسوسيتيه جنرال.

– **لروسيا** : روسفينانس فرع روسي 100% لسوسيتيه جنرال.

– **صربيا**: سوسيتيه جنرال صربيا تملك 90 وكالة في البلاد. سلوفينيا : أس كا بي يحتل المرتبة الرابعة في البلاد ب 59 وكالة.

أفريقيا:

– **تونس** : الإتحاد الدولي للبنوك، أسس في 1964 ، و أصبح خاص سنة 2002، إشترته سوسيتيه جنرال سنة 2002 بنسبة 52 ، و لديه 118 وكالة في البلاد. الجزائر : سوسيتيه جنرال الجزائر، وضعت سنة 1999 ، لديها 63 وكالة في البلاد. مصر : بنك سوسيتيه جنرال الوطني، أسس في 1978 ، و لديه 145 وكالة في مصر.

– **المغرب** : سوسيتيه جنرال المغرب أسست سنة 1913 و الأن لديها 313 وكالة و 4400 موظف.

– **موريتانيا** : سوسيتيه جنرال موريتانيا، أسست سنة 2007، لديها 9 وكالات وقرابة 200 موظف، وتعتبر وتيرة نموه في هذا البلد متقدمة بسرعة مالية غير مسبوقة في تاريخ الإئتمان الموريتانيا.

– **بنين** : سوسيتيه جنرال البنين.

- **بوركينا فاسو** : سوسيتيه جنرال ب.وركينا فاسو.
- **الكاميرون** : سوسيتيه جنرال الكاميرون.
- **الساحل العاج** : سوسيتيه جنرال الكوت ديفوار.
- **غانا** : سوسيتيه جنرال غانا، أسست سنة 2003.
- **غينيا** : سوسيتيه جنرال غينيا، 1985.
- **غينيا الاستوائية** : سوسيتيه جنرال غينيا الاستوائية.
- **مدغشقر** : سوسيتيه جنرال مدغشقر، أسست سنة 1999.
- **السنغال** : سوسيتيه جنرال سنغال أسست سنة 1962.
- **تشاد** : سوسيتيه جنرال التشاد.

أقاليم ما وراء البحار:

- **فرنسا** : سوسيتيه جنرال جزر الأنتيل موجودة في غوادلوب و مارتينيك.
- **فرنسا** : سوسيتيه جنرال كاليدونيا، موجودة في كاليدونيا الجديدة.
- **فرنسا** : سوسيتيه جنرال بولينيزيا موجودة في بولينيزيا الفرنسية.
- **فرنسا** : سوسيتيه جنرال المحيط الهندي، موجودة في يونيون و مايوت.

آسيا:

- **الأردن** : سوسيتيه جنرال الأردن.
- **لبنان** : سوسيتيه جنرال لبنان، أسست في 1969، لديها 66 وكالة في البلاد.
- **الصين** : سوسيتيه جنرال الصين موجودة منذ 2008
- **الهند:** سوسيتيه جنرال مومباي، أسست سنة 1985.
- **لفيتنام** : سيابنك، بنك فيتنامي و تملك فيه سوسيتيه جنرال 20%، ولديه 100 وكالة.

شكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لبنك SG

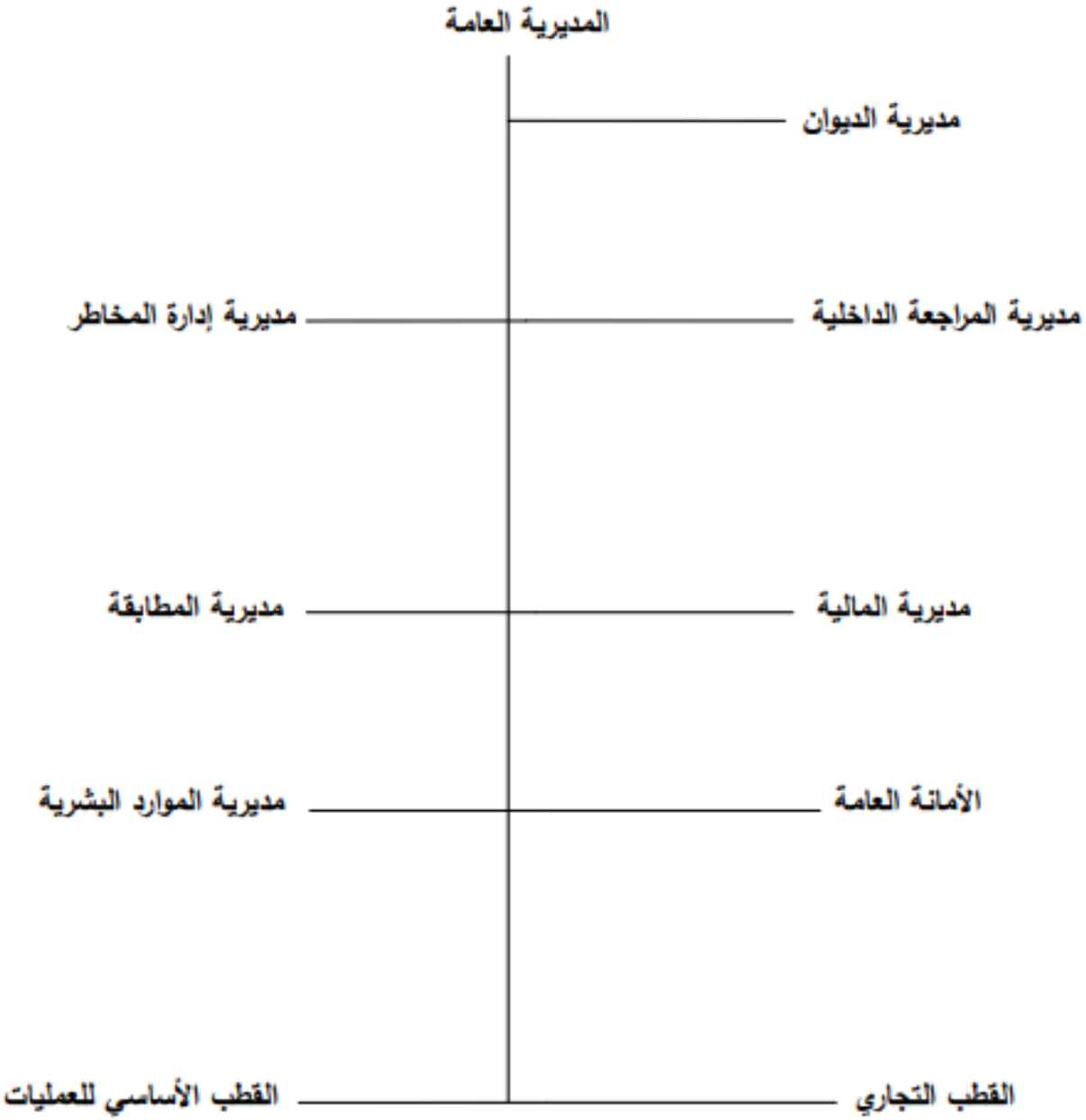

المصدر : التقرير السنوي للبنك 2012.

المطلب الثاني SG في الجزائر :

لم يعرف بنك SG كبنك أجنبي إلا في بداية الألفية الجديدة إلا أنه اليوم يتواجد في عدة دول، وهذا يرجع غلى طبيعة البنوك المندمجة لتكوينة والخدمات المميزة التي يقدمها.

الفرع الأول: تقديم SGA [1]

تأسس SGA سنة 1999 برأس مال قدره 500 مليون دينار، ويعد بنك سوسيتي جنرال الجزائر إحدى الشركات التابعة لمجموعة سوسيتس جنرال الفرنسية، وهو من البنوك الفرنسية الرائدة للإستثمار في السوق المصرفية الجزائرية.

يمتلك البنك فروع موزعة عبر 85 بلد، ويبلغ عدد الزبائن الذين يتعامل معهم 33 مليون زبون، ويعمل موظفيه على تقديم المشورة والخدمة للأفراد والمؤسسات بطريقة متميزة عن باقي المنافسين، ويعتبر بنك سوسيتس جنرال من أكبر البنوك المتخصصة في مجال المالية والتأمين، الخدمات المصرفية الخاصة، إدارة الأصول وخدمة المستثمرين.

الفرع الثاني: مراحل ظهورSGA

1987: فتح مكتب للتعريف بالبنك.

1998: الحصول على الإعتماد من طرف البنك الركزي.

1999: إعتمادها كفرع تحت اسم SGA .

2000: فتح أول وكالة لخدمة الزبائن في الأبيار بالجزائر العاصمة.

2004: أصبحت SGA تابعة100 % لمجموعة SG .

2007: إنشاء المديرية العامة للمؤسسات الدولية الكبرى DJEI .

2008: إنشاء المديرية العامة للمؤسسات الوطنية الكبرىDJEN .

2009: إنشاء البنك المالي للاستثمار BFI .

2010: إنشاء ثلاث 03 مراكز أعمال بالجزائر العاصمة وقسنطينة.

2012: فتح 07 وكالات جديدة على المستوى الوطني.

[1] وثائق مقدمة من الوكالة

الفرع الثالث: مراحل تطوره ومدى دعمها للاقتصاد الوطني

– تطور في عدد الزبائن من 1000 إلى 332736 زبون، منهم 6211 مؤسسة، وهذا من سنة 2004 إلى سنة 2012.

– تطور في عدد الوكالات من 8 إلى 85 وكالة في نفس الفترة الزمنية.

– تطور في الرأس المالي الذاتي 2 من مليار دينار إلى 28 مليار دينار.

– تطور في حجم الودائع والقروض.

وكذلك ساهم هذا البنك في دعم الإقتصاد الوطني من خلال كسبه لنسبة معتبرة من المؤسسات في شكل زبائن(93 % مؤسسات صغيرة ومتوسطة، و 7 % مؤسسات ضخمة).

المطلب الثالث: وكالة–00180– SGA كبنك أجنبي في الجزائر[1]

منذ ظهور بنك SG في الجزائر تزايد عدد وكالاته بصفة ملتفتة وعلى سبيل الدقة تم التركيز في الدراسة على وكالةSGA .

تقديم وكالة SGA كبنك أجنبي لولاية تيارت

تم إنشاء وكالة–00180– SGA في 2017/07/02، برأسمال قدره (10000000000)عشرة ملايير دينار، ويعد أحد الشركات التابعة لمجموعة سوسيتس جنرال الفرنسية، وهو من البنوك الفرنسية الرائدة للإستثمار في السوق المصرفية الجزائرية، وتم التغيير في رأس المال سنة2020، الذي أصبح (20000000000) عشرون مليار دينار.

ويبلغ عدد زبائنه من المؤسسات حوالي 50 زبون، بحيث يعمل موظفيه على تقديم المشورة والخدمة للأفراد والمؤسسات بطريقة مميزة عن باقي المنافسين، الزبائن من الأفراد الأجراء والمهنيين حوالي 2200 شخص.

[1] مقابلة مع مدير وكالةSociété Générale تيارت

المبحث الثاني: أهم خدمات البنك الوطني الجزائري

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف البنك الوطني الجزائري مع إعطاء لمحة عن نشأته وتطوره، إضافة إلى هيكله التنظيمي وكذا الخدمات التي يقدمها، والموارد البشرية في هذا البنك.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي

شهد البنك الوطني الجزائري مجموعة من التطورات منذ نشأته إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: نشاة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13جوان1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري، على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم الشركة الوطنية ذلك من خلال المادة السابعة،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله، وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة،حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير العام ومجلس الإدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الإستغلال والإستثمارات لجميع أعوان الإقتصاد لجميع القطاعات الإقتصادية كالصناعة،التجارة،الزراعة كما أنها إستخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة الاجل.[1]

الفرع الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم''Société par actions'' ، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في13جوان 1966 بالجزائر العاصمة.

وقد توسع البنك كثيرا وإتسعت فروعه،حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 1988/01/112م، وقد تم إدراج ذلك في القانون التجاري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك والقروض، وتم التعديل في هذا القانون وكان أخر تعديل بتاريخ 12أفريل1993، وهو التعديل رقم93-08، وتم إبراز هذه القوانين في نصوص ومقرارات خاصة بالبنوك les statuettes et les textes subséquents

[1] – حدو عبد اللطيف رياض نبيل ، حميري محمد مختار خالد ، الإدارة الإلكترونية في البنوك الجزائرية – واقع وأفاق – ، دراسة حالة وكالة بنك الوطني الجزائري تيارت 540 ، مذكرة تخرج تدل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة اعمال ، جامعة إبن خلدون ، تيارت ، 2021 – 2022.

كما أن البنك يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للودائع Banque des dépôts كما أنه يقوم بعمليات التبادل والقروض في إطار تشريعات وأنظمك منصوص عليها،كذلك يقوم بإستقبال ودائع ورؤوس أموال مقدمة من طرف الأفراد، وللبنك تسمية خاصة به "البنك الوطني الجزائري "والذي تمت كتابته بشكل مبسط هو "ب.و.ج"وباللغة الفرنسية BANQUE NAIONALE D'ALGERIE وبإختصار BNA، وهده التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالرسائل،الفواتير،الإعلانات،كما أن هذه التسمية تتبعها كلمة شركة أسهم،وحددت مدة الحياة لهذه المؤسسة ب99سنة وهي ثابتة ويبدأ الحساب من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري.[1]

ويقدر رأس مال البنك حاليا ب08 ملايير دينار جزائري وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط " Conseil nationale de planification " ، ويتم تقسيم رأس المال إلى 1000سهم مقسمة على النحو التالي:

1- السلع التجهيزية 350سهم " Biens d'equipments " ;

2- الصناعات النصف غذائية 350 سهم " Des industries semi allimentation ";

3- الصناعات الغذائية 200 سهم " Des industries ago allimentation " ;

4- الصناعات المختلفة 100 سهم. " Des industries diveres";

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري.

تتواجد بالبنك المصالح التالية:[2]

1- **مصلحة الصندوق:** وتنقسم هذة المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة خدمات منها:

- عمليات المقاصة
- عمليات المحفظة.
- عمليات المحاسبة .
- قطاع التسديدات.

[1] – تونسي وسام ، اثر البنوك الاجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شاهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة أم البواقي ، 2013-20014.

[2] مقابلة مع نائب مدير البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت.

- عمليات السحب والدفع.

- التحصيلات بأنواعها .

- قطاع الأوراق التجارية.

2- **المصلحة الخارجية:** من بين المهام الرئيسية التي تدخل في هذه المصلحة هي:

- عمليات السحب و الدفع بالعملة الصعبة .

- التحصيلات بالعملة الصعبة .

- عمليات التجارة الخارجية التصدير و الإستراد).

3- **مصلحة القروض:** تعمل هذة المصلحة على مايلي:

- تكوين ملفات القروض، قروض متوسطة الأجل، تسهيلات الصندوق، قروص بإمضاء.

- دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية

- دراسة حالة المخاطر.

4- **المصلحة الإدراية:** تعمل هذه المصلحة على متابعة كل العمليات التالية و غيرها من المهام الأساسية فهي تعد القلب النابض لأي بنك لتسيير الموارد البشرية غيابات، توظيف.....إلخ)

- تصريحات جبائية.

- كل مايتعلق بأمن البنك .

- دراسة ميزانية البنك وإعطاء الصور المستقبلية .

5- **مصلحة النزاعات:** أول مصلحة يتجه إليها العميل لفتح الحساب الجاري هي مصلحة النزاعات،حيث تعمل هذه المصلحة على متابعة العميل ومعرفة وضعيته الماضية والحالية من أجل مواجهة وتفادي المخاطر، وذلك عن طريق تلقي المعلومات:

- المرسلات التي تأتي من الخارج الخزينة،الضرائب، وحالات أخرى).

- تجميد الحساب بالبنك نفسه أو ببنوك أخرى.

- وضعية الحساب الجاري للعميل بالبنوك الأخرى وكيفية سير القروض التي أخذها منها:

كما تظهر أهمية ودور هذه المصلحة خاصة في منح القروض،حيث أن أي عميل لم يسدد الدين المتفق عليه تحال القضية تحال إلى قسم المنازاعات وتتبع الخطوات التالية:

أ- طلب البنك من العميل حل الموضوع بالطريقة الودية .

ب- ترسل إليه رسالة مضمنة، وتنتظر أسبوع .

ج- إنذار ثاني إذا لم يحضر تحال القضية إلى محضر قضائي ،والذي بدوره يرسل له إنذار أخير بالدفع لمدة 20يوم إذا لم يمتثل يكتب عليه تقرير (PV) عدم الدفع والإمتثال.

د- ترسل عارضة لرئيس المصلحة لحجز تنفيذي لأمواله المرهونة،بعد إمضاء رئيس المحكة تقدم لمحضر قضائي حتى يتم الحجز ثم بيع الضمانات.

ويظهر الشكل الموالي ترتيب المصالح السابق ذكرها:

الشكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري " Agence " BNA

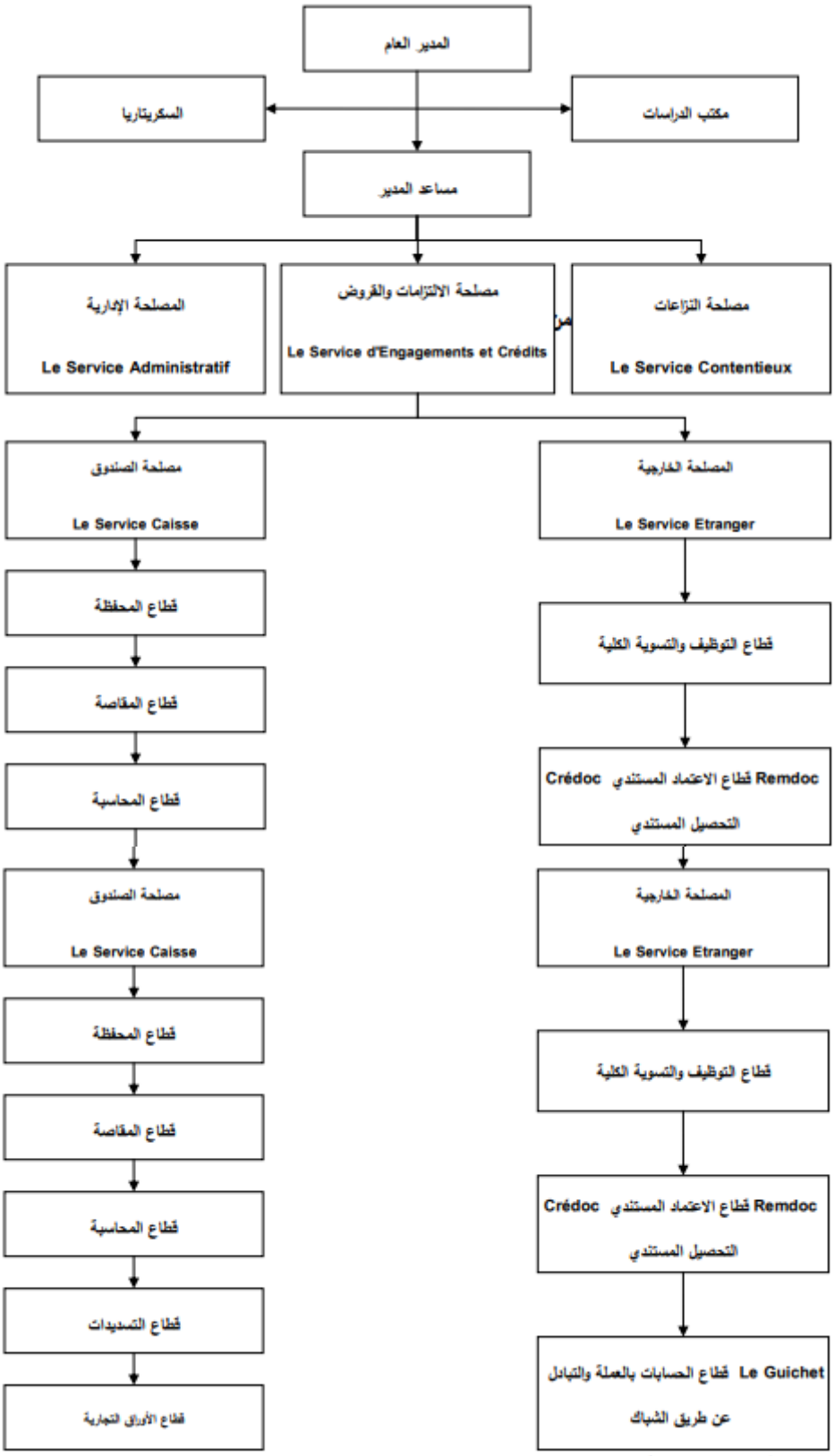

المصدر: رؤساء أقسام الوكالة .

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري

تتمثل مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري فيمايلي:

الفرع الأول: مهام البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري والمهام ويقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات المصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.

كما أنه من الممكن أن يكتب على أي شكل كان، أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

وكما أنه من الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون من مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو خارج على أي شكل كان كل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

الفرع الثاني: أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها مايلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع.
- إحتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: دراسة حالة وكالة 540 تيارت

تقديم وكالة 540 لولاية تيارت:

تعتبروكالة تيارت وكالة رئيسية صنف ؟ نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم540، تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الإستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقر الوكالة بشارع الإنتصار لمدينة تيارت، تضم حوالي 21 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك. [1]

[1] مقابلة مع نائب مدير البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت.

المبحث الثالث: دراسة العمل البنكي في SGA و مقارنته مع عمل BNA

يختلف العمل البنكي من بنك لآخر، وبشكل خاص من بنك عمومي لبنك خاص وهذا سواء في طريقة العمل أو في الخدمات المقدمة للزبائن. وسيتم في هذا المبحث إبراز الفرق في التنظيم العام للبنك وكذا طبيعة العلاقة مع الزبون وهذا في المطلب الأول، ومن خلال المطلب الثاني، سيتم الإشارة إلى أهم ما يميز SGA عن البنك الوطني الجزائري BNA في الخدمات التي يقدمها كل منهما.

المطلب الأول: الفرق في التنظيم العام وطبيعة العلاقة مع الزبون

تختلف المهام الموكلة للوكالات البنكية للبنك الوطني الجزائري عنها في وكالاتSGA ، حيث أن لهذه الأخيرة صلاحيات ومهام محدودة مقارنة بالأولى، وكذا تختلف طبيعة العلاقة مع الزبون بين البنكين.

الفرع الاول: المهام الموكلة للوكاالت

يقسم نشاط البنك بشكل عام حسب الوظائف الموكلة لكل مكتب من مكاتب البنك إلى ثلاث أقسام:

- **المكاتب الأمامية: (le front office)** ، هي واجهة البنك مع السوق، يهتم بجمع ومعالجة احتياجات الزبائن باستقبال طلباتهم.

- **المكاتب الوسطى: (le middle office)** ، يراقب ويتمم مهام المكاتب الأمامية وهذا بتطبيق. وتأكيد العمليات التي تقوم بها.

- **المكاتب الخلفية: (le back–office)** ، يتم معالجة العمليات الخاصة بتأكيد القرارات الدفع والقيام بعمليات المحاسبة[1].

الفرع الثاني: العلاقة بالزبون

تعتمد الوكالة في تعاملها مع الزبائن على تكوين علاقة معهم، حيث يكون الزبون معروفا لدى البنك من حيث طبيعة ومدى إستقرار نشاطه، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، فهي تحاول جمع أكبر كم من المعلومات عنه، وهذا لإنتقاء العملاء الأكثر إستقرارا في النشاط والعملاء الأنسب للبنك من حيث النشاط في حركة حساباتهم. وبالإضافة إلى هدف تحقيق أكبر المداخيل للبنك، يحرص البنك من خلال عملية التعرف على الزبون على تجنب القنوات غير القانونية لأموال الزبائن ووضع كل مصادره في الإطار القانوني لها حرصا منه على السمعة العالمية للبنك ككل حيث أن تعرض فرع SGA في الجزائر إلى شبهات حول مصادر أمواله سواء

[1] تونسي وسام ، أثر البنوك الأجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شاهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة أم البواقي ، 2013–20014.

من إختلاس، تبييض للأموال أو التزوير، سيؤثر على 6 وجميع فروعها في دول العالم. وفي ما يلى سيتم توضيح ذلك من خلال إبراز طريقة فتح حساب جاري في كل من البنكين:

1- طريقة فتح حساب جاري للأجراء في البنك الوطني الجزائري:

تتم عملية فتح الحساب في البنك الوطني الجزائري كمايلي:

طلب مجموعة من الوثائق ممثلة في[1]:

- بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة؛

- شهادة العمل.

ب- ملىء الزبون لإستمارات مقدمة من البنك وتسجيلها في سجل خاص يفتح الحسابات.

2- طريقة فتح حساب جاري للأجراء في SGA :

تتم عملية فتح الحساب في الوكالة كما يلي:

أ- التعرف على الزبون: يتم جمع مجموعة من المعلومات حول الزبون وهذا بمقابلته شخصيا ويتم وضعها في بطاقة تعريفية له وتسمى هذه البطاقة ب fiche profile clientile particulier وملء إستمارة مقدمة من البنك، وهذا يدخل ضمن ما يسمى ب (ENTREE EN RELATION (EER) .

ب- طلب مجموعة من الوثائق ممثلة في[2]:

- شهادة لإثبات الهوية (بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة)

- شهادة الإقامة لأقل من 3 أشهر؛

- شهادة عمل

- أخر كشف للراتب

- شهادة ميلاد رقم 12

[1] مقابلة مع رئيس المصلحة

[2] نفس المصدر السابق

ج- طلب مجموعة من الوثائق ممثلة في:

- شهادة لإثبات الهوية (بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة).

- شهادة الإقامة لأقل من 3 أشهر؛

- شهادة عمل

- أخر كشف للراتب

- شهادة ميلاد رقم 12

يظهر مما سبق أن إجراءات عملية فتح الحساب في بنك SGA أكثر صرامة منها في البنك الوطني الجزائري BNA، وهذا حرصاً منه على إنتقاء زبائنه الذين سيعملون على إبقاء حسابهم نشطا وكذا إعتبار عملية فتح الحساب هذه فرصة لإقتراح خدمات ومنتجات أخرى للزبون، وما يميزه أيضا أن حساب الزبون إذا لم تكن فيه أية حركة خلال فترة 3 أشهر سيتم تجميده وقد يصل الأمر إلى غلقه نهائيا. في حين أن البنك الوطني الجزائري لا يهتم بذلك بإعتباره بنكا عموميا.

المطلب الثاني: الفرق في الخدمات المقدمة من طرف كل من SGA و BNA

تظهر طبيعة البنك العمومي في نوعية الخدمات التي يقدمها وهي ما يميزه عن البنك الخاص الأجنبي، وهذا الأخير أيضا يتميز بمجموعة من الخدمات بإعتباره فرعا من بنك له خدمات مميزة ومبتكرة.

الفرع الاول: أهم الخدمات المميزة لـ SGA عن BNA

يتم فيما يلي تقديم أهم الخدمات التي تميز SGA كبنك خاص أجنبي :

أ- **فتح الحسابات وحسابات التوفير:** حيث إهتم البنك بالعملات الوطنية والأجنبية، مع إمكانية تحويلها بمرونة، وكذلك إعتمد على هذه الحسابات كإمتياز لصاحبها في أولوية تقديم القروض، كما إهتم بالجانب الاجتماعي والتعليمي، وذلك عن طريق الحسابات التالية:

- حساب النقود المحلية

- حساب النقد الأجنبي

- حسابCEDAC

- حسابINR

- حساب التوفير : Kenzi

- حساب التوفير : + Kenzi

- حساب توفير + Kenzi للعقارات

ب- **خدمة البطاقات الائتمانية**

يقدم البنك مجموعة متنوعة من البطاقات البنكية بواسطتها يمكن يحب الأموال بالعملة الوطنية والأجنبية، ووفرت مجموعة متنوعة من البطاقات البنكية، لكل فئة من المجتمع بطاقة خاصة، وتذكر منها:

- البطاقة الكلاسيكية

- بطاقة Perle

- بطاقةGold

ج- منح القروض : يمنح البنك أنواعا متعددة من القروض لا تهتم كثيرا بتطوير الإقتصاد الوطني، وإنما يهتم بالتمويلات الحديثة، كما أنه ركز على تمويل المشاريع الخاصة بالطبقة المتعلمة من المجتمع، ونذكر منها:

- إيجار المنقولات (Leasing mobilier)

- فرض'EXPERT

- قرضpharmlook

- فرض"Med équip"

- القروض العقارية(IMMO-MARHABA)

د- منح قروض استهلاكية: يمكن تقسيم أنواع قروض الإستهلاك التي يمنحها البنك إلى :

- **التأمين:** يقدم البنك خدمات التأمين بأشكالها المختلفة تأمين على الحياة تأمين على السكنات، تأمين السيارات التأمين المدرسي، تأمين الهواتف النقالة، التأمين الصحي، التأمين على الحياة اليومية، تأمين على الإيجار، أي أنه المسؤول مباشرة عن عمليات التأمين وليس وسيط

هـ - خدمة البنك عن بعد: تتيح هذه الخدمة إستعمال كافة الخدمات البنكية عن بعد وتتمثل في:

- SGNET؛
- خدمةMessagi pro
- Messagi Pro swift
- خدمةSogeline

و- خدمات السحب والتحويلات الخارجية:

هي خدمة تدعم أرباح البنك عبر جميع الدول في العالم، تتمثل هذه الخدمات في:

- خدمة Western Union
- خدمة Transfert

ز- القرض الإيجاري(leasing) credit-bail يعرف على أنه عملية إيجار لممتلكات ذات الإستعمال المهني مقترنة بوعد بيع عند نهاية العقد. ويستفيد منه كل مؤسسة أيا كان نشاطها أو حجمها، وتكون مدة التمويل من 36 إلى 48 شهر.

وتتم هذه العملية بأليات يمكن إيجازها فيما يلي:

- يختار الزبون التجهيزات وكذا المورد

- شراء البنك للتجهيزات والدفع المورد

- يصبح الزبون مستأجر والبنك هو مالك التجهيزات

- يدفع الزبون الإيجار خلال مدة العقد

في نهاية العقد، يمكن للزبون شراء التجهيزات بمبلغ قيمته تسمى القيمة المتبقية VR (valeur residuelle)

أما بالنسبة للتجهيزات التي يمولها A بهذا النوع من التمويل هي: تجهيزات الأشغال العمومية، معدات النقل معدات طبية تجهيزات صناعية.

ح- **خدمات مخصصة لقطاع التعليم العالي :** يقدم البنك لهذه الشريحة قروضا سواء كانت قروضا قصيرة الأجل ممثلة في تسهيلات الصندوق بسعر فائدة مميز وبدون تكاليف دراسة الملف وهذا في السنة الأولى، أو قروضا طويلة الأجل بتكاليف 0.50% من قيمة القرض وكذا خدمات أخرى من فتح للمختلف أنواع الحسابات بتكاليف مميزة

- حساب جاري خاص بالدينار الجزائري

- حساب خاص للعملة الصعبة بدون تكاليف؛

- حساب الإدخار بسعر فائدة يمكن أن يصل إلى 93.5

- متابعة الحسابات البنكية عن طريق الانترنت مجانا في السنة الأولى؛

- تأجير الخزائن مجانا في الستة أشهر الأولى.

الفرع الثاني : أهم الخدمات المميزة لـ BNA عن SGA[1]

تقوم الدولة الجزائرية في إطار دعمها للشباب الخريجين الحاصلين على تعليم ثانوي أو تكوين مهني وحتى الشباب دون مهارات أو مستوى من التعليم، بتقديم تسهيلات للحصول على التمويل عن طريق البنوك العمومية بمشاركة وكالات تم إنشاءها خصيصا لذلك. والمتمثلة في " الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.

وقد قام البنك الوطني الجزائري بتمويل أكثر من 70000 ملف في إطار دعم الشباب، مما سمح بخلق أكثر من 90000 منصب عمل.

1. **قروض بمساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) :** هي قروض لدعم الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة وفي حالات قد تصل إلى 40 سنة حيث تكون المساهمة في المشروع بالشكل التالي:

- إذا كانت قيمة المشروع الإستثماري مليوني دينار أو أقل يقدم صاحب المشرع نسبة 5%كأموال شخصية، وتقدم الوكالة 625 ، أما البنك فيقدم فرضا بنسبة 70% كحد أقصى

[1] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري : www.bna.dz/jeunes.

– أما إذا كانت قيمة المشروع تتراوح بين مليونين و 10 ملايين دينار، يساهم البنك بنفس النسبة السابقة، ومساهمة صاحب المشروع والوكالة بنسبتي 10% و 20% على التوالي.

2– **قروض بمساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :(CNC)** هي قروض تقدم للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50سنة، وبشكل خاص للذين فقدوا مناصب عملهم والمسجلين في الوكالة الوطنية للتشغيل. وتكون المساهمة في المشروع على النحو التالي:

– إذا كانت قيمة المشروع نقل عن مليوني دينار فالبنك يساهم بنسبة 70% كحد أقصى، ويساهم صاحب المشروع بنسبة 5% و يساهم الصندوق الوطني بنسبة 25%

– أما إذا كانت قيمة المشروع تتراوح بين 2 و 5 ملايين دينار، فالبنك يساهم ب 70% كحد أقصى، أما نسبتي مساهمة صاحب المشروع والصندوق الوطني فهي 10% و 20% على التوالي.

3– **قروض بمساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة :(ANGEN)** تقدم للمشاريع الإستثمارية للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 18 سنة وتكون المساهمة في المشروع بالشكل التالي:

– إذا كانت قيمة الاستثمار تتراوح بين 5 و 10 ملايين دينار جزائري، يساهم البنك بنسبة 95% من المشروع كحد أقصى، وصاحب المشروع بنسبة 5 % .

– أما إذا كانت قيمة الاستثمار تتراوح بين 10 و 40 مليون دينار يساهم البنك بنسبة 70 % كحد أقصى الوكالة، بنسبة 25 % صاحب الاستثمار بنسبة 5.%

المطلب الثالث: مدى التمييز بين خدمات البنوك الوطنية والأجنبية في الجزائر

تم الاعتماد في هذا المطلب على تحليل إستبيان لمعرفة مدى تمييز الأفراد الجزائريين بين البنوك الأجنبية والبنوك الوطنية، ومدى تعاملهم مع كل منها. تم تجميع المعلومات المتضمنة في هذا المطلب بوسيلة من وسائل البحث العلمي ذات الطبيعة الميدانية، وهي الإستبيان الذي يعرف على أنه "سلسلة من الأسئلة التي تتعلق بموضوع ما لهدف الحصول على المعلومات حول هذا الموضوع من خلال إجابات المستجوبين.[1]

[1] كمال عبد الحميد زيتون ، " **منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي** " ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2004 ، ص 82 .

الفرع الاول: وصف الإستبيان

الإستبيان الذي تم إعتماده في هذه الدراسة كان مجموعة من الأسئلة وجهت إلى مجموعة من الأفراد قصد التعرف على وجهة نظرهم حول البنوك الأجنبية ومدى معرفتهم بها.

صنفت هذه الأسئلة إلى أسئلة مبدئية خاصة بالمعلومات الشخصية للمستبين قصد التعرف على طبيعة العينة المدروسة وأسئلة خاصة بمدى معرفة المستبين للبنوك الأجنبية ومدى تمييزه لها عن البنوك العمومية، وتتمثل هذه الأسئلة فيما يلي:

– **السؤال الأول** : هل يوجد بنوك أجنبية في الجزائر ؟ وكان الغرض من هذا السؤال تصفية العينة وإنتقاء الافراد الذين يملكون الفكرة الأبسط عن البنوك الاجنبية في الجزائر.

– **السؤال الثاني** : ماهي البنوك الاجنبية الناشطة في الجزائر ؟ وكان الغرض من هذا السؤال معرفة مدى تمييز الأفراد للأسماء التجارية للبنوك الاجنبية.

– **السؤال الثالث** : هل تتعامل مع البنوك بصفة عامة ؟ وكان الغرض منه معرفة مدى إعتماد وحاجة الأفراد إلى الخدمات البنكية والسبب عدم حاجتهم لها في السؤال المرفق له " إذا كانت الإجابة بـ " لا " ، فماهي الأسباب ؟ ".

– **السؤال الرابع** : هل تفضل التعامل مع بنك أجنبي أو مع بنك وطني؟ ، وقد تم في هذا الصدد بعض الخدامت البنكية التي يمكن المفاضلة في الإستفادة منها مابين الإتجاه إلى بنك وطني أو بنك أجنبي ، وكانت هذه الخمات : فتح حساب جاري ، فتح حساب ادخار ، طلب قرض ، تحويل العملة .

– **السؤال اخامس** : كيف تقيم كل من البنك الوطني و البنك الأجنبي من 1 الى –5 ؟ وطرح لتقييم بعض الجوانب وهي : جانب الثقة ، الجدية ، حسن التعامل ، الشفافية وجانب جودة الخدمة .

الفرع الثاني: وصف عينة الإستبيان

تضم العينة محل الدراسة 80 شخص طرحت عليهم الأسئلة السابقة إضافة إلى أسئلة أخرى مرفقة ، وهذابتوزيع الإستبيان ومقابلتهم شخصيا.

وفي مايلي نتائج الأسئلة الخاصة بالمعلومات الشخصية لوصف طبيعة العينة :

الجدول رقم 02 : تصنيف أفراد العينة من حيث الجنس

الجنس	أنثى	ذكر
عدد الأفراد	39	41
النسبة من عينة	48.75%	51.25%

الشكل رقم 03 : نسب عدد الافراد من حيث الجنس

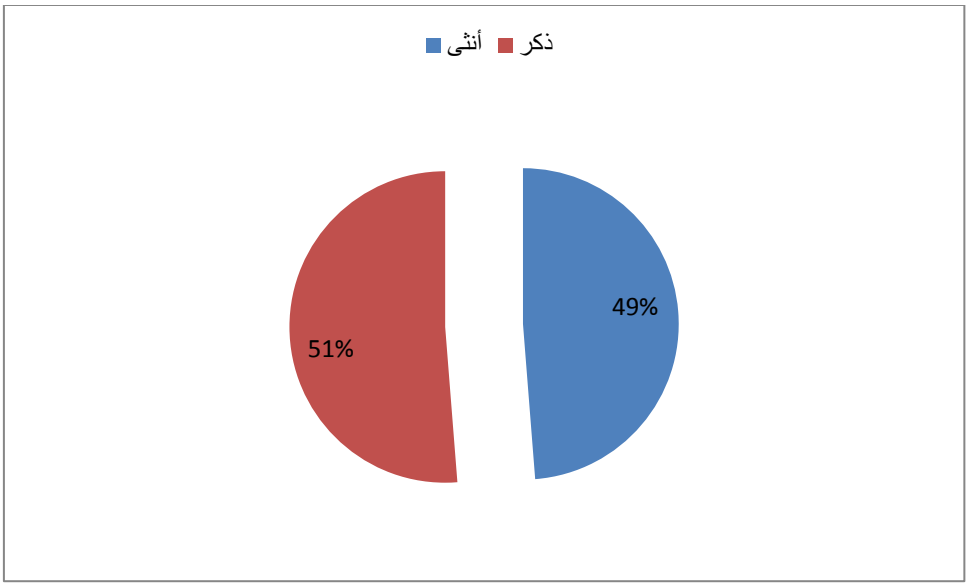

المصدر : تم إعداده اعتمادا على نتائج الإستبيان

كانت طبيعة العينة من حيث سن أفرادها كمايلي:

جدول رقم 03 : تصنيف افرادالعينة من حيث السن

السن	أكثر من 40 سنة	أقل من 40 سنة
عدد الأفراد	22	58
النسبة من عينة	27.50%	72.50%

الشكل رقم 04 : نسب عدد الافراد من حيث السن

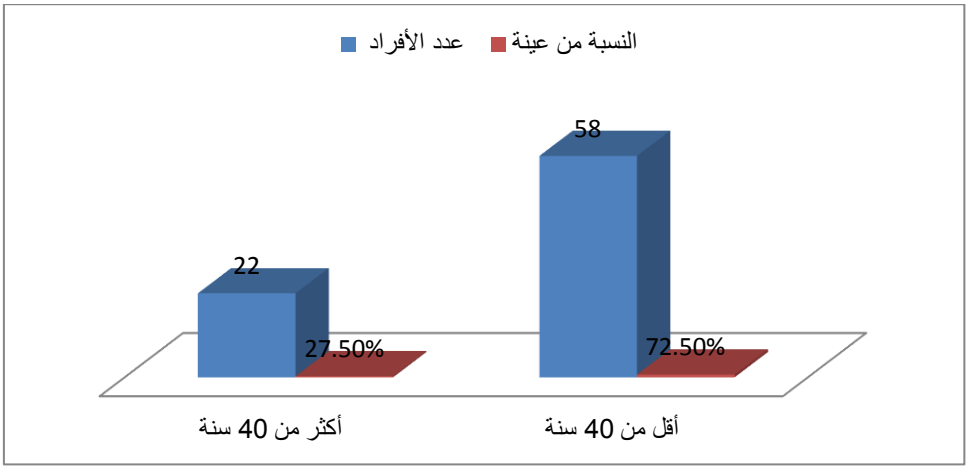

المصدر : تم اعداده اعتمادا على نتائج الاستبيان

ويصنف أفراد العينة من حيث طبيعة نشاط الأفراد كمايلي:

الجدول رقم 04 : تصنيف أفراد العينة من حيث طبيعة النشاط

النشاط	أعمال حرة	موظف
عدد الأفراد	28	52
النسبة من عينة	35%	65%

الشكل رقم 05 : نسب عدد الأفراد من حيث طبيعة النشاط

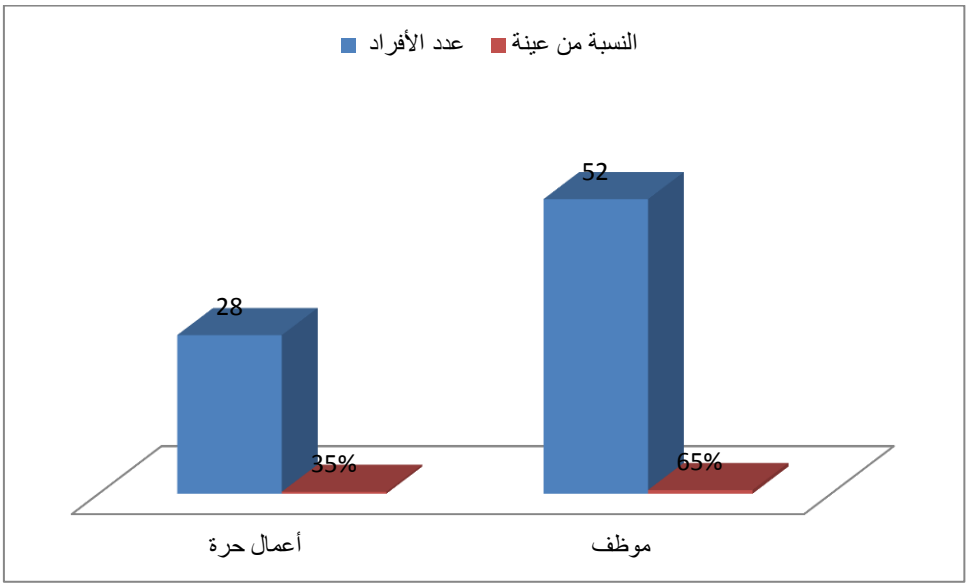

المصدر : تم إعداده إعتمادا على نتائج الإستبيان

ويصنف أفراد العينة من حيث المستوى الدراسي كمايلي:

الجدول رقم 05 : تصنيف أفراد العينة من حيث المستوى الدراسي

المستوى	دكتوراه	ماستر	ليسانس	بكالوريا	أقل من البكالوريا
عدد الأفراد	4	22	19	22	13
النسبة من عينة	5%	27.50%	23.75%	28%	16.25%

الشكل رقم 06 : نسب عدد الأفراد من حيث مستوى الدراسي

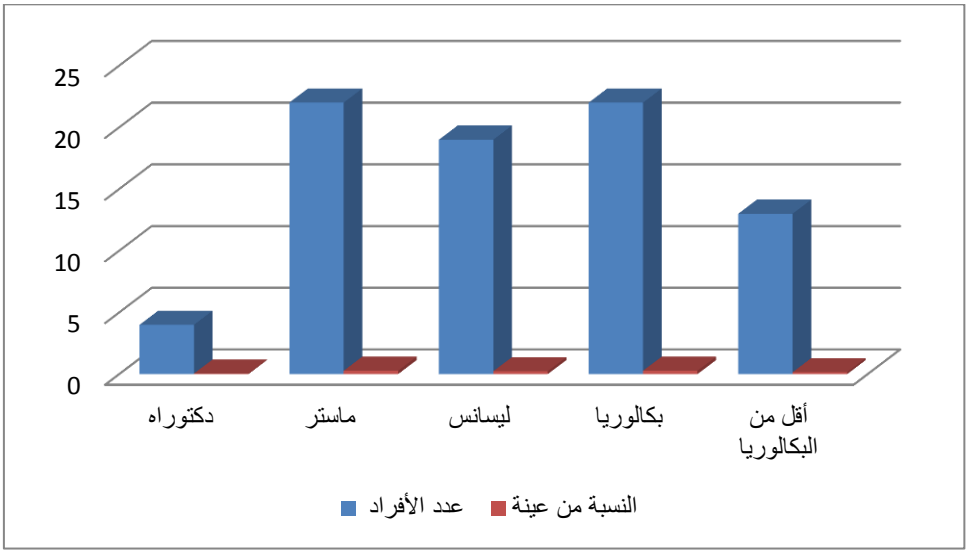

المصدر : تم إعداده إعتمادا على نتائج الاستبيان

الفرع الثالث : تحليل نتائج الإستبيان :

في مايلي ، عرض وتحليل لنتائج أسئلة الإستبيان :

كانت نتائج السؤال الأول كما يلي :

- 3.75 % لا يعلمون بوجود بنوك أجنبية في الجزائر.
- 96.25 % يعلمون بوجود البنوك الأجنبية في الجزائر، ويكمن الفرق في الخدامات التي يقدمها البنك الأجنبي عن البنك الوطني فيمايلي :

1- من العينة لا يتعاملون مع البنوك أصلا سواء كانت بنوك وطنية أو بنوك أجنبية ، وذلك لسببين ، إما السبب الديني وهذا لإعتبار التعامل مع البنوك ربوي ، سواء سعر الفائدة على الودائع أو القروض ، أو لعدم حاجتهم لخدمات البنوك ، وذلك يظهر في :

الجدول رقم 06 : عدد الأفراد الذين يتعاملون مع البنوك

الاجابة	لا	نعم	المجموع
عدد الأفراد	32	48	80
النسبة من عينة	40%	60%	100%

الشكل رقم 07 : نسب الأفراد المتعاملين مع البنوك

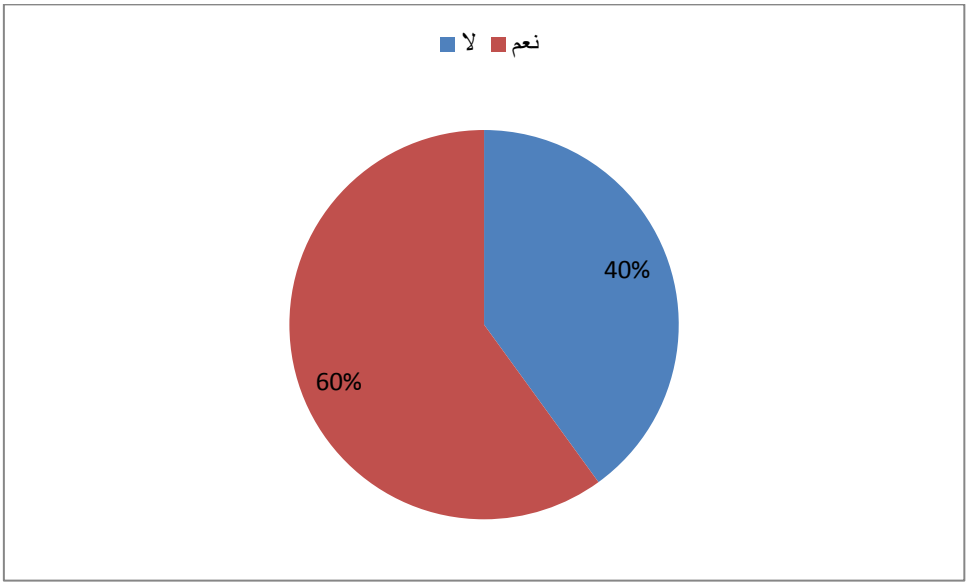

المصدر : تم إعداده إعتمادا على نتائج الإستبيان.

جدول رقم 07: عدد الأفراد الذين يعلمون بوجود بنوك اجنبية

العلم بوجود بنوك أجنبية	نعم	لا	المجموع
عدد الأفراد	77	3	80
النسبة من عينة	96.25%	3.75%	100%

الشكل رقم 08 : نسبة التباين بين العلم بوجود بنوك أجنبية

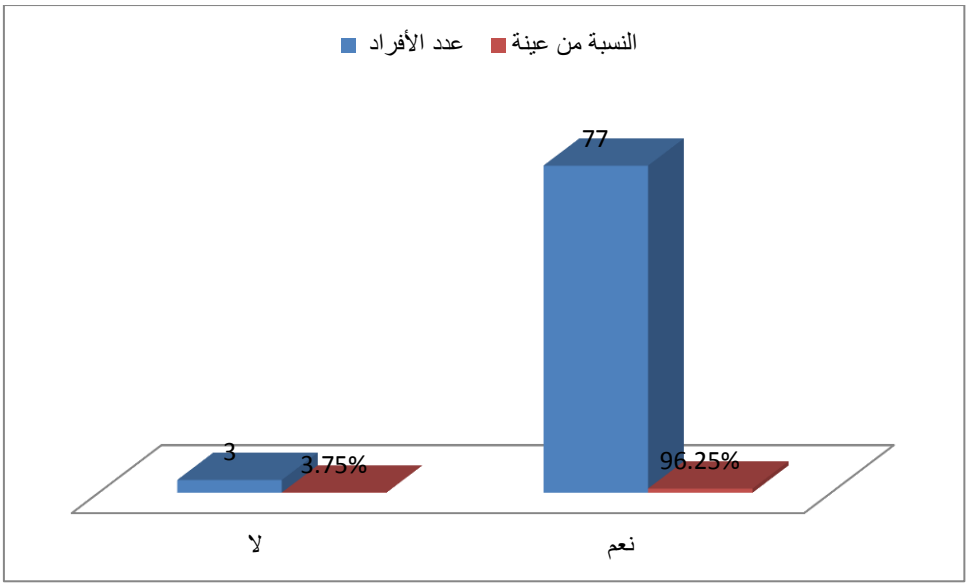

المصدر : تم إعداده إعتمادا على نتائج الإستبيان

جدول رقم 08 : سبب عدم التعامل مع البنوك

الاجابة	لا يوجد سبب	سبب ديني	المجموع
عدد الأفراد	18	14	32
النسبة من عينة	23%	18%	100%

الشكل رقم 09 : نسب حول عدد التعامل مع البنوك

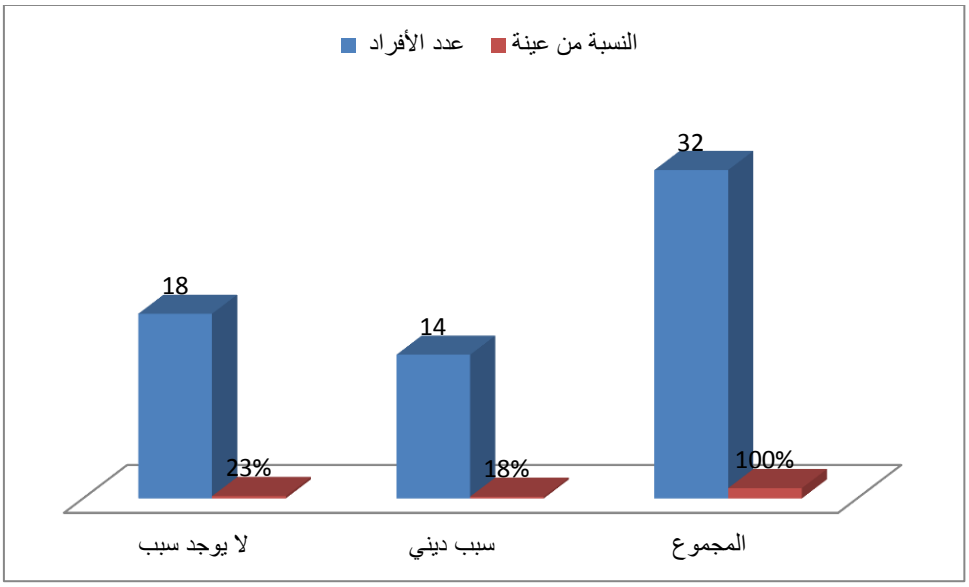

المصدر : تم إعداده إعتمادا على نتائج الإستبيان

2- و الذين يتعاملون مع البنوك ، النسبة الأكبر منهم تتعامل غالبا مع البنوك الوطنية ، ويظهر ذلك فيمايلي:

الجدول رقم 09 : التعامل مع البنوك المفضلة

نوع البنك	بنك جزائري	بنك أجنبي	المجموع
عدد الأفراد	51	29	80
النسبة من عينة	64%	36%	100%

الشكل رقم 10 : الفرق في نسبة التعامل بين البنوك الوطنية والاجنبية

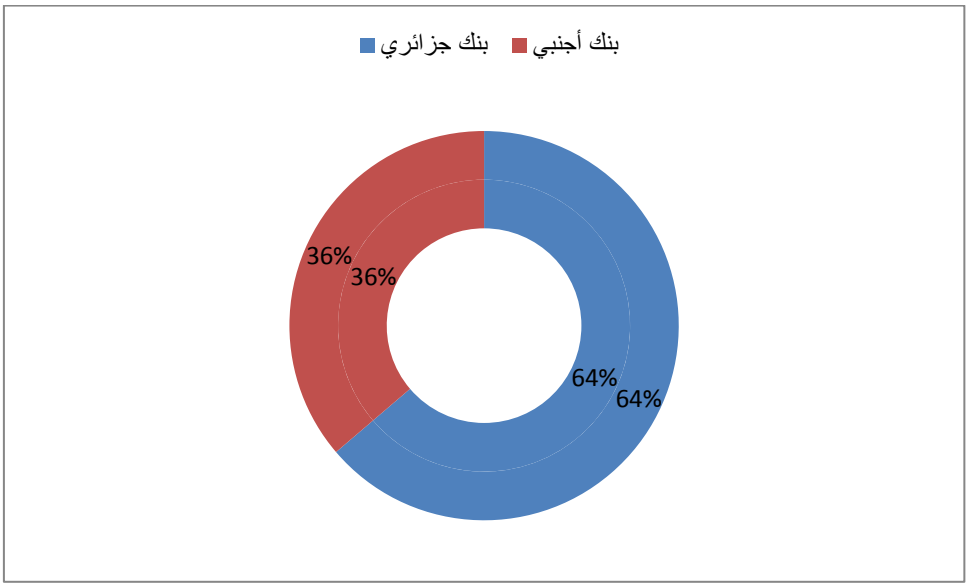

المصدر : تم إعداده إعتمادا على نتائج الإستبيان

لكن لايكون التعامل مطلقا سواء مع بنك وطني أو بنك أجنبي، فكل بنك له خدامات محددة يفضل التعامل معه فيها ، ويظهر ذلك في التباين بين نسبة الإتجاه إلى البنك الوطني أوالبنك الاجنبي بإختلاف نوع الخدمة المراد الإستفادة منها :

الجدول رقم 10 : الخدمة المطلوبة من البنك

الخدمة المطلوبة	تحويل عملة	طلب قرض	حساب ادخار	فتح حساب	المجموع
عدد الأفراد	18	15	27	43	103
	17.48%	14.56%	26.21%	41.75%	100%

الشكل رقم 11 : نسب التباين بين الإتجاه إلى بنك جزائري وأجنبي حسب نوع الخدمة

المصدر : تم إعداده إعتمادا على نتائج الإستبيان

ومن الأسباب التي يمكن تفسير بها تفضيل معضم المتعاملين التعامل مع البنك الوطني مايلي :

1- ثقة المتعاملين أكثرفي البنوك الوطنية ، وعدم مخاطرتهم التعامل مع البنوك الخاصة بشكل عام والبنوك الأجنبية بشكل خاص.

2- الإنتشار الكثيف للوكالات البنوك الوطنية مقارنة ببنوك أجنبية.

حيث كان تقييم أفراد العينة بكل من البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية كمايلي:

الجدول رقم 11 : تقييم كل من البنك الاجنبي والبنك الجزائري

جودة الخدمة	الشفافية	حسن التعامل	الجدية	الثقة	الخدمة المطلوبة
20	12	19	12	11	عدد الأفراد البنك الاجنبي
13	3	13	11	18	عدد الافراد البنك الجزائري

الشكل رقم 12 : درجة تقييم كل من البنوك الوطنية والأجنبية

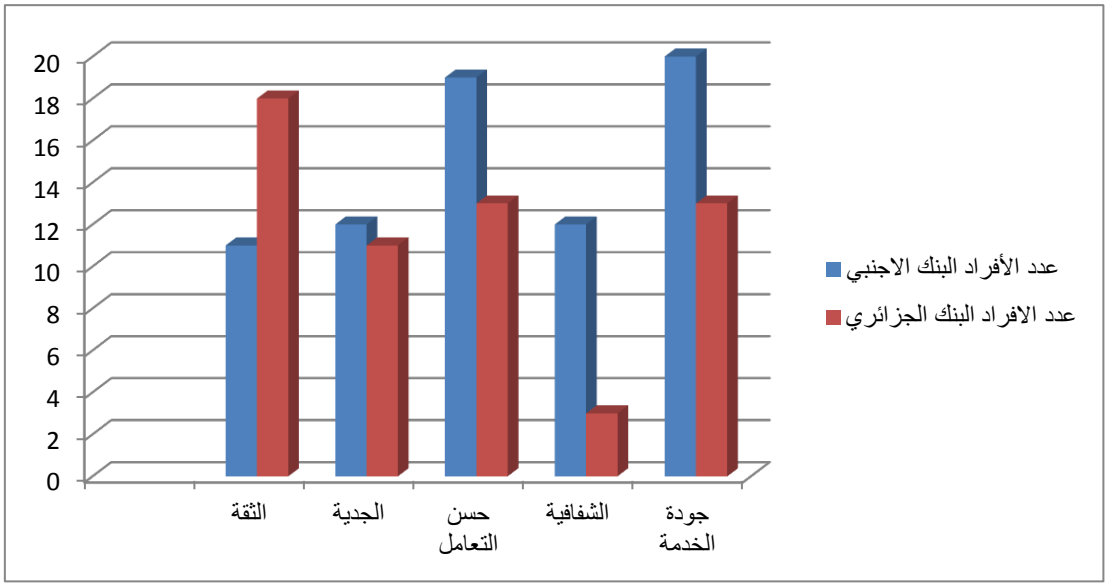

المصدر : تم إعداده إعتمادا على نتائج الإستبيان

وكان التقييم بسلم 1 الى 5 ، من جانب الثقة في البنك ، الجدية في العمل ، حسن التعامل ، جانب الشفافية وجانب الجودة في الخدمة..

1- من جانب الثقة : يثق متعاملون أكثر في البنوك الوطنية ، ويمكن إرجاع ذلك لسببين :

- طبيعة البنوك الوطنية في كونها بنوكا عمومية ، والثقة فيها مستمدة من الثقة في السلطة النقدية.
- حلة فقدان الثقة في البنوك الخاصة سواء للبنوك الوطنية أو البنوك الأجنبية التي خلفتها قضية بنك الخليفة.

2- من جانب الجدية في العمل : كانت التقييم لصالح البنوك الأجنبية ، هذا بإعتبارها بنوكا خاصة تهتم لرأي الزبون ولها سمعتها التي تحاول الحفاظ عليها

3- من جانب حسن التعامل : كان التقييم لصالح البنوك الأجنبية وهذا للمحافظة على سمعتها.

4- من جانب الشفافية : كان مستوى التقييم لصالح البنك الأجنبي.

5- من جانب جودة الخدمة : وكان التقييم لصالح البنوك الأجنبية .

وبالرغم من معرفة المتعاملين بوجود البنوك الأجنبية في الجزائر ، 3.75 % منهم لايعلمون الإسم التجاري للبنوك المتواجدة.

وكان ترتيب أهم البنوك المعروفة للجمهور كالتالي :

جدول رقم 12: اسماء البنوك التي تنشط في الجزائر

البنوك	العدد
بنك الخليج	50
بنك السلام	22
B N P	30
S.Gسوسيتي جينيرال	36
سيتي بنك	13
مونا بنك	8
ناتكسيس بنك	12
المؤسسة العربية المصرفية	6
بنك H S BC	12
فرانس بنك	2
البنك العربي الجزائري	4
سوفينلنس بنك	4
C I B	7

الشكل رقم 13 : البنوك الناشطة في الجزائر

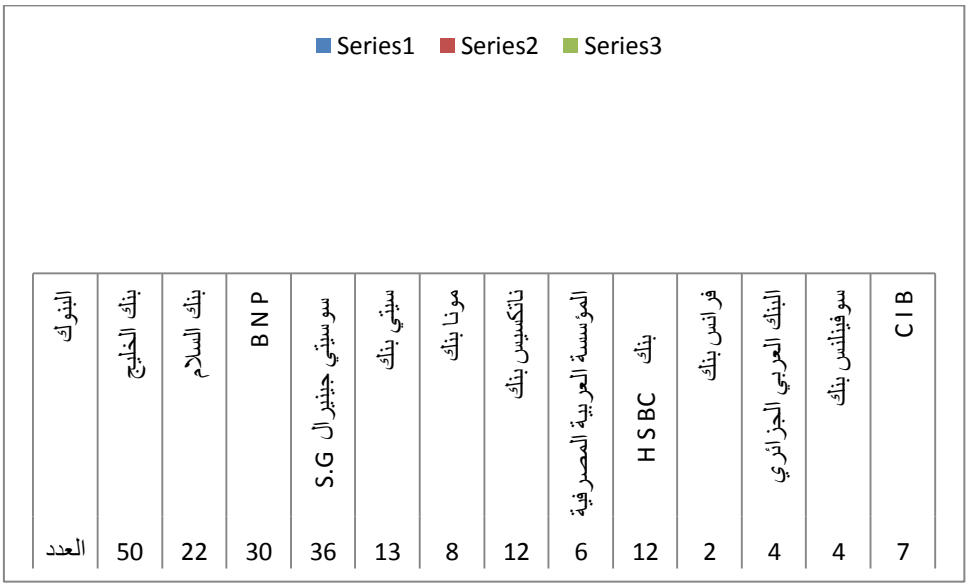

المصدر : تم إعداده إعتمادا على نتائج الإستبيان

خلاصة:

إحتلت البنوك الأجنبية مكانة رئيسية في القطاع المصرفي الجزائري، وهذا بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي أتاح لها تسهيلات عديدة لممارسة نشاطها وهذا من خلال خدماتها المتنوعة وإختلاف طريقتها في التعامل، ما جعل الزبائن ينقسمون في تعاملاتهم مع هذه الأخيرة و البنوك الوطنية تارة وهذا من خلال الدراسة التي قمنا بها والموضحة للفرق بينهما.

الخاتمة

خاتمة:

يعتبر موضوع تقييم الكفاءة للبنوك التجارية العمومية مع البنوك التجارية الوافدة من المواضيع التي أخذت اهتمام كبيرا لدى العدد من الدول، فبعد فتح المجال المصرفي للقطاع الخاص سنة 1990 بصدور قانون النقد و القرض، أصبح الإقتصاد الجزائري يضم مجموعة من البنوك الأجنبية تماشيامع النظام الإقتصادي الجديد المتبني في الجزائر أنذاك، لكن وإلى غاية يومنا، لا تزال النسبة الأكبر من الجهاز المصرفي الجزائري عبارة عن بنوة وطنية، هذا ما يعتبر من تحديات الإستثمار المصرفي الأجنبي في الجزائر، إضافة إلى عوامل أخرى ضعف السوق النقدي و المالي، تعقيد الإجراءات الإدارية...

فقدأصبحت هذه الأخيرة تحتل حصة معتبرة من القطاع المصرفي، وهذا للتميز و السرعة في الخدمة و بمبادراتها الأولى في تقديم و عرض مجموعات معينة من الخدمات، من أهمها التكنولوجيا الحديثة، التي بدأت تتفشى في البنوك الوطنية، والأولى بجلب فكرة رفع كفاءة اليد العاملة، من خلال تسخيرها لجميع الكماليات الممكنة للموظف بالإبداع و ليس فقط إتمام ساعات العمل.

نتائج الدراسة وإختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى: جاءت هذه الفرضية بإعتبار أن البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان. وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية وذلك لعدة أسباب منها :

– أنها من اقدم المؤسسات الوسيطية المتمثلة وظيفتها الأساسية في قبول الودائع الجارية والتوفير لأجل من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة وإعادة إستخدامها لحسابها الخاص في منح الإئتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الإقتصادية غير المصرفية.

الفرضية الثانية : تنص هذه الفرضية على أن البنوك التجارية تعد أساس الإقتصاد الوطني وذلك لتبنيها خطوات جديدة في المعاملات المالية والتطور التكنولوجي الذي رافقها . وقد تم عدم إثبات صحة هذه الفرضية وذلك لعدة أسباب منها :

– إلى جانب البنوك التجارية العمومية نجد البنوك التجارية الوافدة التي إحتلت مكانة رئيسية في القطاع المصرفي الجزائري وهذا من خلال تنوع خدماتها وطريقة التعاملات.

الفرضية الثالثة : نصت هذه الفرضية على أن البنوك التجارية الوافدة تتميز عن البنوك التجارية العمومية بصفة عامة في جودة الخدمة التي تقدمها والشفافية معا. وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال عدة أساب منها:

– نوعية وتميز خدماتها وإهتمامها بزبائنها.

وقد تبين لنا من خلال هذا الموضوع النتائج التالية :

– تعتبر الوساطة المالية ذات أهمية بالغة في الإقتصاد فهي عصب الإقتصاد والتنمية .

– إستطاعت البنوك التجارية العمومية النمو والإزدهار بمنافسة البنوك التجارية الوافدة.

– تمثلت الودائع وما في حكمها الغالبية العظمى من مصتدر التمويل للمصارف التجارية مما يدل على الثقة الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المحلية وخاصة بنك الجزائر، بالرغم من المنافسة الشديدة التي تواجهها البنوك المحلة الاخرى ، وهي مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق إدارة تلك البنوك للحفاظ على هذه الصورة المشرقة للبنوك المحلية لدى العملاء.

– سمح قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري من حيث طبيعة البنوك المكونة له وهذا بفتحه مجال أمام قطاع الخاص، فأصبح بذلك يضم إضافة إلى البنوك العمومية، بنوكا خاصة وطنية وأخرى أجنبية.

– تبقى هنالك تحديات تواجه الاستثمار المصرفي الاجنبي في الجزائر مايجعل الهيكل المصرفي الجزائري يعاني نقص من حيث عدد البنوك الأجنبية المكونة له.

ومن البنوك الأجنبية التي تنشط في الجزائر بنك SG الفرنسي ، من خلال دراسة نشاط البنك الأم وأهم مايميز فرعه الجزائري عن البنوك العمومية يمكن إستنتاج نتائج التالية :

– يعمل البنك محل الدراسة بمعايير البنك الأم لكن تحت القانون الجزائري.

– لا يتعامل الفرع بالقروض المخصصة للشباب الذي يدخل ضمن الدور الإجتماعي لبنوك العمومية.

– عدم تخصص البنوك الوطنية لفئة معينة من الزبائن في حين البنك الاجنبي محل دراسة يولي أهمية للطبقة الجامعية من المجتمع بإعتباره الفئة الاكثر إستقرار في النشاط وكذا الطبيعة القانونية والمشروعة لمصادر دخلهم.

– تعتبر العلاقة بالزبون علاقة محاسبية بحتة في البنوك العمومية، حيث أن الزبون لايكون معروفا شخصيا لدى البنك، أما في حالة SGA فهي علاقة تجارية حيث تعتبر مبدأ من مبادئ العمل البنكي الذي يعرف باسم **(Entrie en relation)**.

فالبنوك الاجنبية إذا تتميز في خدماتها عن البنوك الوطنية ، لكن هذا لن يجعل المتعاملين الجزائريين زبائن لهم بنفس نسبة التميز الذي تقدمه عن البنوك الوطنية ويظهر ذلك من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال الإستبيان.

توصيات وإقتراحات الدراسة:

بعد هذه الدراسة، يمكن إعطاء التوصيات التالية:

– يمكن للمتعاملين الجزائريين الثقة أكثر في البنوك الأجنبية لأن عدم الثقة فيها بسبب قضية بنك الخليفة غير منطقي كونه بنك خاص جزائري تكون في ظروف غامضة وفي فترة قصيرة، بينما البنوك الأجنبية هي بنوك متعددة الجنسيات، لها سمعتها العالمية التي تسعى للحفاظ عليها؛

– يمكن أن تكسب البنوك الأجنبية حصة أكبر في السوق الجزائري إذا تم التعريف بها أكثر عن طريق الإشهار وإنتشار وكالاتها جغرافيا أكثر ؛

– على البنوك الوطنية تحسين وترقية خدماتها لأن البنوك الأجنبية بدأت تجذب المتعاملين بسبب تميزها في الخدمة وإهتمامها بزبائنها .

أفاق الدراسة:

يمكن القول أنه لم يتم الإلمام بكل عناصر هذا الموضوع، نظرا لإتساع جوانبه وتعدد النقاط التي يمكن التطرق إليها، وعليه يمكن عرض الآفاق التالية:

– أثر البنوك الأجنبية على مردودية النظام المصرفي الجزائري؛

– أثر منافسة البنوك الوطنية للبنوك الأجنبية على القطاع المصرفي الجزائري.

الملحق

الملحق :

السؤال الأول: هل تعلم بوجود البنوك الأجنبية في الجزائر؟

نعم ☐ لا ☐

السؤال الثاني: ما هي البنوك الأجنبية التي تعرفها؟

السؤال الثالث: هل لديك معلومات حول الفرق في الخدمات المقدمة من بنك وطني وبنك أجنبي؟

نعم ☐ لا ☐

السؤال الرابع: هل تتعامل مع البنوك بصفة عامة؟

نعم ☐ لا ☐

السؤال الخامس: هل تفضل التعامل مع بنك أجنبي أو مع بنك وطني؟

وطني ☐ أجنبي ☐

السؤال السادس: كيف تقيم كل من البنك الوطني والبنك الأجنبي من 1 إلى 5 ؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

I. باللغة العربية:

أولا : الكتب:

1 سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

2 حسين أحمد الطراونة، المؤسسات المالية المتخصصة، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، سنة 2021.

3 منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ط3، سنة1996.

4 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2000.

5 عبد الرزاق بن حبيب ، خديجة خالدي – أساسيات العمل المصرفي – ديوان المطبوعات الجامعية

6 منير براهيم – إدارة البنوك التجارية – ط2 1996 .

7 أيمن بن عبد الرحمان، تطور النظام المصرفي الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر ، 2018.

8 سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الجزائر، 2022.

9 مريم قشيو خليل طيار، إستراتيجيات البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر، العدد02، 2018.

10 كمال عبد الحميد زيتون ، " منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي " ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2004.

ثانيا : الأطروحات والرسائل العلمية :

أ- مذكرا ت الماجستير:

11 بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"دراسة حالة البنوك الفرنسية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة2011.

ب – مذكرات الماستر :

12 عادل زقرير، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، الجزائر.

13 عايدي سعاد ، شيخاوي عابدية – متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية – الجزائر ، مذكرة نيل شهادة الماستر ، مالية والبنوك ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تيارت ، 2019 – 2020

14 حدو عبد اللطيف رياض نبيل ، حميري محمد مختار خالد ، الإدارة الإلكترونية في البنوك الجزائرية – واقع وأفاق – ، دراسة حالة وكالة بنك الوطني الجزائري تيارت 540 ، مذكرة تخرج تدل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في شعبة علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة إبن خلدون ، تيارت ، 2021 – 2022.

ثالثا : القوانين والتشريعات:

15 القانون رقم 63-165 ب 7 ماي 1963.

16 نظام رقم 93-01 المؤرخ في 03 جانفي 1993 و المحدد لشروط تأسيس بنك أو مؤسسات مالية و كذا شروط إقامة فرع بنك و مؤسسة مالية أجنبية ،ج ج ج ر، العدد26 .

17 نظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جوان سنة 1990 ،المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجزائر، ج ج ج ر، العدد 39، المؤرخة في 21 أوت سنة 1991 ،ملغى بموجب النظام 04-01 ، المؤرخ في 4 مارس، يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤ سسات المالية العاملة في الجزائر، ج ج ج ر، العدد 27 ،المؤرخة في 28 أفريل سنة 2004 ، ملغى بموجب النظام رقم 08-04 ، المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2008 ،يتعلق بالحد الادنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر ،ج ج ج ر، العدد 72 ،المؤرخة في 24 ديسمبر سنة 2008.

18 جريدة الفجر يوم 2008/04/16 ،العدد 3126.

19 القانون رقم 64-227.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

Livre :

20 Ammour Benhlima « le système bancaire algérien » Textes et réalité 2ème édition DAHLAB –algerie ،2001.

21 M. Lacheb .droit bancaire (système bancaire algérien- contrats bancaires, responsabilités, secrets bancaires) IMAG édition 2001.

22 John carry, "Foreign Branch Bank",paris, edition la decouverte,2007.

III. مواقع الانترنت:

23 من الموقع الإلكتروني: WWW.BANK-ABC.COM المطلع عليه يوم: 2023/04/15 على الساعة: 10:56.

24 الموقع الإلكتروني http://www.elmouwatin.dz,للتجار المغاربي البنك ،المطلع عليه يوم: 2023/03/25 على الساعة 11:38

25 الموقع الإلكتروني http://www.HSBC.dz المطلع عليه يوم: 2023/03/25 على الساعة 11:45.

26 الموقع الإلكتروني https://www.epay.dz/ar/banks المطلع عليه يوم 2023/ 03/26على الساعة 14:35

ملخص :

يعد تطور الجهاز المصرفي بمثابة الجهاز العصبي للإقتصاد الوطني ، فقد شرعت كلا من البنوك الوطنية والجنبية بإحتلال الدور الفعال لهذا التطور لمساهمة في إثراءالإقتصاد الوطني. وتهدف دراستنا إلى التعرف على التقييم الكفاءة لهذه البنوك عن طريق اعدا استبيان موجه الى جميع افراد عينات المجتمع ، عن التركيز على المقارنة فيها من خلال تقييم الخدمات المقدمة من كلاهما ، والتي من خلالها توصلنا الى اهمية البنوك الاجنبية من خلال نوعية الخدمات المؤدية الى التاهيل العالي في تسيير المؤسسات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية : بنوك وطنية ، بنوك اجنبية ، تقييم كفاءة.

Summary:

The evolution of the banking system is considered the nervous system of the national economy. Both national and foreign banks have taken an active role in this development, contributing to the enrichment of the national economy. Our study aims to assess the efficiency of these banks through a questionnaire directed at all individuals in the sample population, focusing on comparing them by evaluating the services provided by both types of banks. Through this evaluation, we have realized the importance of foreign banks in terms of the quality of services that contribute to the high management qualifications of Algerian institutions.

Key words : National Banks, Foreign Banks, Effeciency evaluation